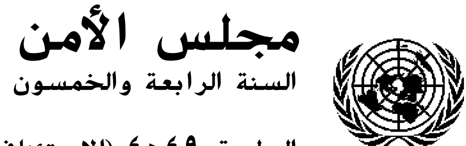
مؤقت



مجلس الأمن

السنة الرابعة والخمسون

الجلسة ٤٠٤٩ (الاستئناف ١)
الأربعاء، ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، الساعة ١٥/١٥
نيويورك

الرئيس:	السيد فان كوك	(هولندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غرانوفسكي
	الأرجنتين	السيد بتريتّا
	البحرين	السيد بوعلاي
	البرازيل	السيد فونسيكا
	سلوفينيا	السيد تورك
	الصين	السيد تشن هواصن
	غابون	السيد إسونغي
	غامبيا	السيد جوبيه
	فرنسا	السيد ديجاميه
	كندا	السيد فاولر
	ماليزيا	السيد كمال
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هـَين
	ناميبيا	السيد أنجابا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد مينتون

جدول الأعمال

الحالة في أفريقيا

تقرير مرحلي عن تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير المتعلق بأسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها (S/1999/1008)

علقت الجلسة الساعة ١٣/٢٠ واستؤنفت الساعة ١٥/٣٠.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي أوغندا وباكستان ونيجيريا يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة، دون أن يكون لهم الحق في التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الأساسي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد سماكولا كيوانوكا (أوغندا)، والسيد حق (باكستان)، والسيد غمباري (نيجيريا)، المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس.

السيد أنجابا (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): إن الأمين العام، في تقريره عن أعمال المنظمة المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين، قال عن أفريقيا:

"تشير التقديرات إلى أن ٤٤ في المائة من الأفريقيين و ٥١ في المائة من السكان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، يعيشون في فقر مدقع. ومن بين المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في العالم، البالغ عددهم ٣٠ مليون نسمة، يعيش ٢٣ مليون نسمة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وقد حدث ما نسبته ٩١ في المائة من جميع حالات الوفاة بسبب الإيدز في العالم في ٣٤ بلدا - منها ٢٩ بلدا في أفريقيا". (A/54/1، الفقرة ١٧٢)

وهناك أكثر من ٦ ملايين من اللاجئين وزهاء ٨ ملايين من المشردين داخليا في أفريقيا. وهناك عشرون بلدا إما تشارك في صراعات أو متضررة منها. والقائمة طويلة.

وقد اخترت أن أبدأ بياني بهذا المقتطف لسببين. أولهما هو تسليط الضوء على عدم توافق الصراع مع السلم الدائم والتنمية المستدامة. والسبب الثاني هو التشديد على أن هولندا تظل من أهم البلدان المانحة لأفريقيا وشريكتها في التنمية وخاصة بالنسبة لبلدي ناميبيا. ومن ثم لا عجب، يا سيدي، أن وفدكم قد اتخذ المبادرة بإجراء هذه المناقشة الهامة، التي تدور هذه المرة بشأن تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها. إن وجودكم شخصيا في رئاسة هذه الجلسة، يا سيدي، يدل بقدر كبير على اهتمامكم. ويشكر وفدي الأمين العام على التقرير المرحلي الذي تسير مناقشاتنا على هداه وعلى جهوده الدؤوبة في التصدي لحالات الصراع في أفريقيا ولتعبئة الدعم الدولي من أجل تنمية أفريقيا.

وقد مر الآن ١٧ شهرا منذ أن صدر تقرير الأمين العام الشامل. ورغم التوصيات الواردة فيه، فإن الصراعات في العديد من أجزاء أفريقيا - سواء كانت لأسباب إثنية أو دينية أو سعيا وراء الماس أو المخدرات أو حقوق استغلال الأخشاب وغيرها من السلع القيمة - تظل تستشري في جسد أفريقيا. وتقوم المجموعات المتمردة ومؤيديها بتسبيب الاضطراب في قارتنا الحبيبة. وأمن وحياد مخيمات اللاجئين لا يحترمان، في حين أن مشكلة اللاجئين والمشردين داخليا تستعصي على الحل. وتنتشر ممارسات الاتجار بالنساء والفتيات لاستخدامهن رقيقا جنسيا وتجنيد الأطفال وتدريبهم كمحاربين.

واليوم، يستمر تحويل موارد ضخمة للحصول على الأسلحة والذخائر. علاوة على ذلك، ووفقا للجنة كارنيجي المعنية باتقاء الصراعات المهلكة، فإن ما تكبده المجتمع الدولي من جراء الحروب الكبيرة في التسعينات، باستثناء كوسوفو، بلغ ١٩٩ مليارا من الدولارات. ونحن نعلم أيضا أن أفريقيا تلقت أقل من ٥ مليارات من الدولارات من الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ١٩٩٨. ولو كان نصف الموارد التي فقدت في الحروب قد حول إلى البرامج الإنمائية، لكان قد أمكن بالتأكيد إنقاذ ملايين الأطفال والنساء والرجال الذين يقعون اليوم ضحية للصراعات المسلحة ولكان قد أمكن تعزيز تنمية أفريقيا وازدهارها.

وبالتالي، نحن نتفق مع الأمين العام في آرائه القائلة بأن

"المعالجة الأكثر جدية لموضوع الوقاية، تفيد في المقام الأول في ضمان التقليل من عدد الحروب التي يتعين مواجهتها وما تؤدي إليه من كوارث". (المصدر نفسه، الفقرة ٢١)

ولهذا السبب نشيد بمبادرات الأمم المتحدة لدعمها للمركز الإقليمي للسلم ونزع السلاح ومراكز التدريب على حفظ السلم في كوت ديفوار وزمبابوي، فضلا عن المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية في مجالات منع الصراعات عن طريق نظام الأمم المتحدة الإقليمي للمعلومات المتكاملة الذي يعمل بوصفه أداة للإنذار المبكر في وسط أفريقيا وجنوبها.

ولهذه الغاية، نحن نشيد بجهود الأمم المتحدة لبناء السلم بعد انتهاء الصراع في البلدان الخارجة من حروب أهلية ومساعدتها في تدمير الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي تُهرب انتهاكا للجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن.

وفضلا عن ذلك، وكما يشير الأمين العام بحق في تقريره المرحلي، فإن المنافسة في جهود الوساطة أمر ضار بإرساء السلام، ومحبط لجهود الأمم المتحدة في حفظ السلام، ولهذا يجب أن تضاعف المبادرات الجديدة من جهود الوساطة الحالية، وفي هذا الصدد، نكرر مناشدتنا المجتمع الدولي أن يواصل، بل ويزيد من تقديم المساعدة إلى منظمة الوحدة الأفريقية وغيرها من المنظمات الإقليمية في أفريقيا.

وقد أصدر مجلس الأمن قرارات عديدة تفرض الجزاءات على يونيتا. وفضلا عن ذلك، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٢٣٧ (١٩٩٩) في ٧ أيار/ مايو ١٩٩٩، الذي أنشأ بموجبه فريق الخبراء بولاية لدراسة انتهاكات الجزاءات الموقعة على يونيتا. ولا تزال ناميبيا ملتزمة التزاما تاما بتنفيذ الجزاءات الموقعة على يونيتا وتتعهد بتقديم دعمها الكامل لعمل الأفرقة وتنتظر توصياتها بترقب في هذا الصدد. ويجب ألا يسمح ليونيتا بمواصلة تحدي إرادة المجتمع الدولي دون عقاب. فعلى يونيتا أن تمتثل لالتزاماتها بموجب بروتوكول لوساكا بتسريح قواتها ويجب عليها أن تسمح بتمديد إدارة الدولة إلى المناطق الواقعة تحت سيطرتها.

وفيما يتعلق باستمرار تشديد الجزاءات على يونيتا من خلال سن تشريعات وطنية تجرم انتهاكات الجزاءات المفروضة من جانب المجلس على يونيتا، تؤيد حكومة بلادي هذا التدبير وستتصل بالأمانة التماسا للمساعدة منها في تحضير تشريعها الوطني في هذا الصدد. ونتشاطر الرأي القائل بأن مجلس الأمن ما برح يمارس الكيل بمكيالين في تطبيقه للجزاءات، مما يقوض بالفعل من فعالية الجزاءات المفروضة على يونيتا. والإرادة السياسية للمجتمع الدولي لها أهمية قصوى في جعل الجزاءات أكثر فعالية. ونحن نثني بحرارة على جهود والتزام السفير روبرت فاولر، ممثل كندا، ورئيس لجنة الجزاءات، لتوليد الزخم لدى المجتمع الدولي لتنفيذ الجزاءات المفروضة على يونيتا.

ومنذ اندلاع الحرب في جمهورية الكونغو الديمقراطية قبل أكثر من عام، بذلت جهود ضخمة من جانب الزعماء الإقليميين، ومنظمة الوحدة الأفريقية، والأمم المتحدة، لحل الصراع. ونتيجة لهذه الجهود، ولتصميم الزعماء الأفارقة على معالجة الصراعات التي تصيب القارة، جرى التوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار في ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٩ من جانب الدول المشاركة في الصراع الدائر في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعد ذلك من جانب حركة تحرير الكونغو، والتحالف الكونغولي من أجل الديمقراطية في ١ و ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٩، على التوالي.

هذه الحرب تسببت في معاناة بشرية هائلة لمئات من المدنيين الأبرياء، ففقد بعضهم أرواحهم. وهناك آخرون مشردون داخليا الآن أو حاولوا الالتجاء إلى البلدان المجاورة. والاحتياجات الإنسانية لهؤلاء اللاجئين والمشردين داخليا يجب تلبيتها، لأن عودتهم إلى ديارهم سوف تستغرق وقتا طويلا.

وقرار مجلس الأمن ١٢٣٤ (١٩٩٩) في ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩ دعا إلى التوقيع على وجه السرعة على اتفاق وقف إطلاق النار، بين أمور أخرى. والآن، وقد تم التوقيع على الاتفاق من جانب جميع الأطراف، نجد أنه من الأهمية القصوى أن يجري وزع عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية دون المزيد من التأخير، تنفيذا لهذا الاتفاق. وهذه القوة الدولية لحفظ السلام، بالحجم المناسب، يجب وزعها بالولاية الواجبة، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ويجب أن تدعم بالموارد الضرورية.

وما برحنا نقول بأن على المجلس أن يعمل بسرعة لكي يتجنب خلق فراغ. وقد حان الوقت للمجتمع الدولي، وبخاصة لمجلس الأمن، لأن يتخذ إجراء سريعا. فما خشيناه يقع الآن في الكونغو. ويجري انتهاك القرار ١٢٣٤ (١٩٩٩) انتهاكا صريحا في الجزء الشرقي من الكونغو، ناهيكم عن استمرار نهب الموارد الطبيعية للكونغو.

ولذلك، يجب زيادة سرعة وزع موظفي الاتصال العسكريين، وإرسال فريق التقييم الفني، ووزع قوة حفظ السلام في نهاية المطاف. وأي مزيد من التأخير سيطيل من آلام شعب الكونغو ومعاناته ويسفر عن المزيد من سفك الدماء في ذلك البلد. ونشكر الاتحاد الأوروبي، وكل من قدم المساعدة إلى الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في عملية السلام لجمهورية الكونغو الديمقراطية وندعو إلى استمرار مساعدتهم.

وقد جرى تطوير العديد من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان والتصديق عليها طيلة الـ ٥٠ سنة الماضية، وهي تعالج حقوق الأطفال وحمايتهم ورفاههم. وتنص هذه الاتفاقات بوضوح على ضمانات أساسية تتعلق بحقوق الأطفال واحتياجاتهم.

ومع ذلك، هناك حاجة ملحة لأن يعمل جميع أطراف الصراعات على الاحترام التام لأحكام هذه الصكوك الدولية. إذ أن الصراع المسلح في أفريقيا يترك أثرا ضارا على الأطفال بصفة خاصة ولا يتناسب معهم ويتسع انتشاره. فلم تسلم أية منطقة في القارة من ويلات الصراع المسلح. وصحيح أن المسؤولية الأساسية عن إنهاء استخدام الجنود الأطفال تقع على عاتق الحكومات والأطراف الأخرى ذات الصلة في الصراع المسلح. إلا أنه في نفس الوقت هناك دور رئيسي على المجتمع الدولي لأن يضطلع به لضمان إنهاء الاستخدام غير الأخلاقي للأطفال بوصفهم جنودا.

وما لم نشارك جميعا في اتخاذ إجراء جاد إزاء ذلك سنشهد باستمرار مأساة الأطفال الذين أثَّرت الحرب عليهم، فباتوا يعانون من سوء التغذية الشديد، وسوء المعاملة، والاغتصاب، والقتل على أيدي البالغين.

وقد أصدر الأمين العام تقريره (S/1999/1003) عن بعثة المراقبين في سيراليون، الذي يذكر، في جملة أمور، في الفقرة ٥٧ ما يلي،

"مع توقيع اتفاق لومي للسلام، أصبحت الفرصة مهيأة أمام شعب سيراليون لإصلاح شيء من الضرر الذي نجم عن صراعه الطويل، ولإعادة بلده إلى طريق السلام والازدهار. وسيتعين على هذا الشعب، تحقيقا لهذا، بذل جهد وطني شديد، بيد أنه سيلزمه في ذلك الصدد قدر كبير من المساعدة الدولية. وتتسم كثير من هذه الجهود المطلوبة بطابع طويل الأجل يتطلب التزاما من الحكومة والجهات المانحة لسنوات كثيرة مقبلة".

ووفد بلادي يتفق مع هذا تمام الاتفاق.

ولذلك، تؤيد ناميبيا القيام في أقرب وقت بوزع القوة المقترحة لحفظ السلام في سيراليون، التي تعرف باسم بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. وعندئذ فقط يمكن لشعب سيراليون أن يبدأ في حفظ السلام في بلده. ويتعين علينا أن نعالج بنفس الإلحاح حالات الصراع في أفريقيا كما نعالجها في مناطق العالم الأخرى. فإرساء السلام في أفريقيا يعود علينا جميعا بالنفع.

ومن الأهمية بمكان ألا ينظر إلى المجتمع الدولي على أنه انتقائي عند تناوله لمختلف الحالات الإنسانية في شتى أنحاء العالم. وقد أكد الأمين العام في الفقرة ١٠٤ من تقريره المرحلي (S/1999/1008) أنه:

"حتى آب/أغسطس لم تتلق الأمم المتحدة سوى نصف الـ ٨٠٠ مليون دولار التي طلبتها لتلبية الاحتياجات الإنسانية في أفريقيا".

وقد حان الوقت الآن لأن يولي المجتمع الدولي نفس القدر من الاهتمام لجميع الصراعات.

ومع ذلك نرى أن الاستجابة للحالات الإنسانية لا تكفي وحدها. وعلى المجتمع الدولي ألا يألو جهدا في معالجة الأسباب الجذرية للصراع. فالديمقراطية والحكم السليم والمساءلة والشفافية وسيادة القانون كلها أمور تأصلت في معظم بلدان أفريقيا. ومع ذلك، فإن هذه الأمور يجب أن تقترن بالمساعدة الإنمائية اللازمة، إذا أريد لها البقاء.

لم يحدث قبل أن كانت أي منطقة أخرى في العالم موضوعا لهذا العدد من التقارير في الأمم المتحدة. ومع ذلك، يبدو أن الوضع ما زال على ما كان عليه. وفي مجال صون السلم والأمن الدوليين قدم تقرير الأمين العام عن أسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها، توصيات تحمل مفتاح حل مشاكل أفريقيا. والقمة الأفريقية التي عقدتها مؤخرا في الجزائر منظمة الوحدة الأفريقية دللت مرة أخرى على عزم الدول الأفريقية على جعل السلام والتنمية قاعدة في أفريقيا. وما نحتاجه بالتالي هو الإرادة السياسية لمساعدة

الأفارقة بإخلاص على ترجمة السلام والأمن في أفريقيا إلى واقع.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل ناميبيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة.

السيد تورك (سلوفينيا) (تكلم بالانكليزية): تقدر سلوفينيا قيادة هولندا والسفير فان والصم شخصيا بصفته رئيس مجلس الأمن لهذا الشهر، وترحب بمبادرتكم الشخصية، سيدي الرئيس، لعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في أفريقيا.

ونشعر بالامتنان للأمين العام على تقريره المرحلي الممتاز المتعلق بأسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها. إن التقرير المرحلي يوفر آراء متفحصة قيمة حول الإجراءات العملية التي اتخذت منذ نيسان/أبريل من العام الماضي، ويبين أن مشاكل أفريقيا تكمن في مركز اهتمامات وأعمال الأمين العام.

ومجلس الأمن بدوره أولى كثيرا من انتباهه لحالات معينة في أفريقيا، وحاول في الوقت نفسه أن ينشئ الإطار المفاهيمي اللازم لأعماله المقبلة. وقد أنجز الكثير من هذه الأعمال في الفريق العامل المخصص التابع لمجلس الأمن والذي يترأسه باقتدار السفير دنيس دانغي ريواكا، ممثل غابون.

وأود في بياني أن أشير إلى عدة مجالات أعتقد أنه يلزم فيها اتخاذ مزيد من الإجراءات. وأول هذه المجالات هو التعاون بين المؤسسات، ولا سيما بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وعدد من المنظمات دون الإقليمية في أفريقيا. ومجلس الأمن يدعم بصفة مستمرة جهود منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية، وهو على استعداد لتعزيز فعالية ذلك الدعم. وقد سرنا بالتالي أن نرى السيد سالم أحمد سالم، الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، بين ظهرانينا صباح اليوم. ونود أن نراه بتواتر أكبر قدر الإمكان، بهدف تعزيز التنسيق والتعاون بين المنظمتين. فعلينا أن نكفل معا الآثار المتبادلة الفعالة الناجمة عن تنفيذ ولاية كل منا، وتجنب الحالات التي تؤدي فيها الإجراءات الإقليمية المعقدة إلى تأخيرات لا لزوم لها، وتقليل فعالية دعم الأمم المتحدة لمنظمة الوحدة الأفريقية.

وثمة مجال آخر يتطلب من مجلس الأمن أن ينخرط في تفكير أعمق وإجراءات محددة، وهو الجزاءات. فمما يدل على مأساة أفريقيا أن معظم الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن كانت موجهة ضد دول أعضاء أو مجموعات معينة في أفريقيا.

فالجزاءات، كما أشار الأمين العام في الفقرة ٢٥ من تقريره في العام الماضي بشأن أفريقيا، تنحو إلى فرض تكاليف على ضحايا غير مقصودين. واستجابة للحاجة الملحة إلى جعل الجزاءات أداة أكثر تركيزا على الهدف، وفعالة وأقل فظاظة، بدأت رئيسة لجنة الجزاءات مبادرة في أيلول/سبتمبر من العام الماضي أدت إلى إعداد ورقة عن الموضوع ومجموعة من الاقتراحات العملية تتعلق بالجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن. وأدت هاتان الوثيقتان إلى اعتماد مذكرة من رئيس مجلس الأمن بشأن عمل لجان الجزاءات. وتتضمن تلك المذكرة عددا من التدابير الملموسة لتحسين فعالية نظم الجزاءات والتخفيف من آثارها الجانبية غير المقصودة. وهذا الخط من أنشطة مجلس الأمن يجب أن يستمر.

وفي سياق الجهود الرامية إلى تحسين الجزاءات التي يطبقها مجلس الأمن في أفريقيا، من المهم ملاحظة التجربة الأخيرة للجنة الجزاءات المعنية بليبيا والتي أنشأها مجلس الأمن بموجب قراره ٧٤٨ (١٩٩٢). وقد أكدت أحداث نيسان/أبريل أن مجلس الأمن ليس قادرا فقط على فرض الجزاءات، ولكنه قادر، عندما تتهيأ الظروف اللازمة، على تعليقها أيضا.

ونحن نتشاطر الرأي القائل بضرورة اللجوء على نحو أكبر إلى الجزاءات المستهدفة، وإيلاء مزيد من الانتباه لآثارها المناوئة غير المقصودة. ومع ذلك، نعتقد أيضا أن هناك حاجة إلى كفالة مزيد من الإنفاذ الجاد لنظم الجزاءات الحالية من جانب المجتمع الدولي. ونؤيد بصفة خاصة الجهود الرامية إلى تحسين تنفيذ قرارات الحظر المتعلقة بالأسلحة، ووقف تدفقات الأسلحة غير المشروعة إلى أفريقيا وفي داخلها. وفي هذا الصدد، نود أن نقر بالجهود التي لا تعرف الكلل والتي يبذلها السفير روبرت فاولر، ممثل كندا، لتسهيل إيجاد حل سياسي لأزمة أنغولا، عن طريق الحد من قدرة يونيتا على اتباع خيار الحرب.

إن التدفقات غير المشروعة للأسلحة وغيرها من الأسلحة التقليدية، تمثل واحدة من العقبات الرئيسية أمام السلام، وهذا ما نشهده في أنغولا وفي سيراليون وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتي أصبحت أكثر المشاكل حدة في القارة اليوم. وندرك أن سهولة الحصول

على الأسلحة ليست هي السبب الرئيسي للقتال، ولكنها تساعد وتشجع بالفعل على تفجر المشاكل الكامنة. وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٢٠٩ (١٩٩٨) الذي عالج هذه المسألة، ونظر في الدور الذي يمكن أن تضطلع به الأمم المتحدة والدول الأعضاء استجابة للتحدي الكامن في التدفقات غير المشروعة للأسلحة إلى أفريقيا وفي داخلها. ويسرنا أن نرى أن هذا العمل من جانب مجلس الأمن يكمل عدة مبادرات إقليمية.

ونرحب بالمبادرة التي تقدمت بها مالي، عن طريق الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بإعلان وقف اختياري لانتاج ونقل الأسلحة الصغيرة، يضم ١٦ بلدا. ومن المشجع أيضا أن الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية عززت مركز نزع السلاح التابع لها في توغو. ونرحب بقرار منظمة الوحدة الأفريقية بتنظيم مؤتمر إقليمي حول الأسلحة الصغيرة، يقدم توصيات محددة بشأن وقف استخدام ونقل وتصنيع الأسلحة الصغيرة بطرق غير قانونية، وبشأن كل الأنشطة الجارية الأخرى المذكورة في التقرير المرحلي للأمين العام.

اعتمد مجلس الأمن في العام الماضي عددا من الاقتراحات المحددة لتعزيز قدرة أفريقيا على حفظ السلم. وقد سعدنا بالجهود المستمرة الرامية إلى تعميق التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، فضلا عن الترتيبات الأخرى، الإقليمية ودون الإقليمية. إن عمليات حفظ السلام الفعالة في القارة الأفريقية تتطلب كتائب عسكرية متمرسة في مجالات متخصصة مثل التعقب والحرب ضد الألغام والصراع المنخفض الكثافة وأنشطة إنفاذ القوانين. ومن المعترف به أن الإمكانات العسكرية في أفريقيا تناسب تماما هذه المهام.

ومع ذلك، وكما أوضح الأمين العام في الفقرة ٢٦ من تقريره المرحلي فإن تعزيز قدرة أفريقيا على حفظ السلام يرتهن بتوفير الدعم السوقي. لذا، فإن أفريقيا ستحتاج، لبعض الوقت في المستقبل على الأقل، إلى المساعدة في إرساء الأسس لنظم الأمن الإقليمي، وفي التعامل مع الصراعات التي تحدث في هذه الأثناء. ومن الضروري أن توفر لها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي المساعدة اللازمة.

وفي نهاية المطاف يجب أن يتبوأ الأفارقة مركز الصدارة في تحويل بيئتهم الأمنية، وأن يساعدوا الأمم المتحدة على فهم الطريقة المثلى التي يمكنها بها أن تدعم جهودهم في إطار مسؤولياتها العالمية.

إن معظم الصراعات في أفريقيا، إن لم يكن جميعها، تتسم بمشاكل إنسانية حادة يجب معالجتها بأقصى درجة من الاستعجال. وفي السنة الماضية عقد مجلس الأمن عددا من المناقشات المفتوحة بشأن مختلف جوانب هذه المسألة. تتصل نتائج هذه المداولات بحالات الصراع في أفريقيا ولا نحتاج إلى التكرار بأي قدر اليوم. وهكذا اسمحوا لي فقط أن أذكر أننا نتفق مع الأمين العام في مناشداته بزيادة المساعدة الإنسانية وزيادة تحسين التنسيق بين المنظمات والوكالات العاملة في هذا الميدان. ونشدد بصفة خاصة على أهمية توسيع مفهوم الأطفال بوصفهم "مناطق سلام"، وبصفة أعم العمل الذي يضطلع به الممثل الخاص للأمين العام لشؤون الأطفال والصراعات المسلحة. ونود أن نشجعه والآخرين العاملين في هذه الأنشطة على إيلاء اهتمام خاص إلى تدابير مثل تدابير مقاومة شلل الأطفال وحملات التحصين الأخرى التي ساعدت في الماضي على تأسيس ترتيبات لوقف إطلاق النار وأنتجت عدد من الآثار الإنسانية القيمة.

وقبل أن أختتم كلمتي أود أن أشير إلى أن كثيرا من شروط السلام والتنمية المستدامة في أفريقيا لا توجد على جدول الأعمال الفوري لمجلس الأمن. ومع ذلك يجب أن يكون المجلس على وعي بأهميتها من أجل فهم حدود ونطاق قراراته ولكي تكون أعماله متوافقة مع أنشطة أجهزة الأمم المتحدة الأخرى.

وفي رأينا أن أحد أقوى الرسائل الواردة في تقرير الأمين العام عن أفريقيا المؤرخ ١٣ نيسان/ أبريل ١٩٩٨ (S/1999/318) هي التأكيد على الروابط التي لا تنفصم بين تشجيع النمو الاقتصادي وإقامة سلام دائم. ويعد الحكم الجيد والاقتصادات السليمة أفضل ضمان ضد الصراعات المسلحة. ومن الجدير بالملاحظة أن المناقشة الحالية للنمو الاقتصادي تقدم بعض أسباب الأمل. وتكمن تخمينات المكاسب الدينامية للتجارة في قلب كثير من النماذج الاقتصادية لما يسمى "بالنمو الأصلي" وطبقا لهذه النماذج يتوقف النمو الاقتصادي الطويل الأجل على زيادة الإنتاجية والابتكار، وتتوقف حوافز كل منها على نطاق السوق. ولهذا توفر هذه النماذج تشجيعا للجهود المحلية لتعزيز القطاع الخاص وتنفيذ إصلاحات الاقتصاد الكلي الضرورية.

ولا يزال الاقتصاديون يذكرون، مع ذلك، أن المكاسب في النمو الاقتصادي ربما لا يتقاسمها الجميع بالفعل. فالافتقار إلى الهياكل التحتية الأساسية، ولا سيما عدم وجود شبكة نقل فعالة، يحدد بشدة فرص التجارة

الموسعة. وربما يكون للمناخ أيضا آثار ضارة خطيرة على النمو الاقتصادي. كما تفرض المناطق المدارية أعباء إضافية على محاربة الأمراض المعديه - ولا سيما الملاريا التي لا توجد في المناطق المعتدلة. وفي عام ١٩٩٥، على سبيل المثال، كان دخل البلدان المصابة بملاريا شديدة ثلث البلدان غير المصابة بالملاريا. ولهذه الأسباب يصح القول بأن قسما كبيرا من سكان أفريقيا يواجه عقبات جغرافية قاسية في طريق التنمية.

ومن الأهمية بمكان مراعاة القيود الأفريقية الخاصة عند مناقشة القضايا ذات الأهمية الكبيرة للأفريقيين مثل الوصول إلى الأسواق الأجنبية وأعباء الديون غير المستدامة. وتمثل مبادرة كولون الأخيرة للديون جهدا يستحق الترحيب في توفير العون السريع عن طريق تغييرات أساسية في أطر البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ومع ذلك ولا يزال يتعين القيام بالكثير من العمل. ولا يزال التمسك ببرامج التسوية الهيكلية لصندوق النقد الدولي شرطا للحصول على الإعفاء من الديون. وينبغي إعطاء تفكير جدي لدعاوى إلغاء الديون وإعادة التفكير في دور صندوق النقد الدولي في أفريقيا. ولا يبدو أن الترتيبات الحالية تحل مشاكل أفريقيا الأساسية وتميل إلى تحويل الانتباه من التحديات الأساسية مثل القضاء على الأمراض وتنمية الموارد البشرية وإدارة البيئة. وينبغي بالطبع مناقشة هذه القضايا أكثر من ذلك وبتعمق في المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي الجمعية العامة.

ومشكلة السلام في أفريقيا تتطلب اهتماما دائما. والمناقشة المفتوحة الحالية هي مرحلة هامة في هذه العملية. وينبغي أن يكون مجلس الأمن قادرا على تقديم الرؤية في معالجة الأسباب الكامنة والمقدرة على معالجة حالات الأزمة المحددة في أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل سلوفينيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة.

السيد بو علي (البحرين) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، أود في البداية أن أعرب عن شكري وتقديري الخالصين لكم ولوفد بلادكم على الجهود التي بذلتموها من أجل عقد هذا الاجتماع الذي يأتي في إطار متابعة ما تم تحقيقه منذ اجتماعنا الوزاري الذي عقدناه في العام الماضي حول أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها.

كما أود أن أرحب بالبيان الهام الذي أدلى به الأمين العام كوفي عنان وأن أشيد بالتقرير المرحلي الذي أعده بشأن تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير المتعلق بأسباب النزاع في أفريقيا وذلك لما تضمنه من معلومات قيِّمة حول الجهود التي بُذلت في هذا السياق.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية السيد سالم أحمد سالم لقبوله دعوة المجلس له بالمشاركة في هذا الاجتماع الذي لا شك أنه سيدعم ويعزز سبل التعاون بين منظومة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وسيساعد على إيجاد أرضية مشتركة لتنفيذ القرارات والبيانات الرئاسية الصادرة عن مجلس الأمن حول توصيات الأمين العام.

لقد كانت القضايا الأفريقية ولا تزال تشغل حيزا كبيرا من مداولات مجلس الأمن وقد نجح المجلس في إعادة الهدوء والاستقرار إلى بعض منها. نحن نعتقد أن النجاح يعود في الأساس إلى تعاون أطراف النزاع مع الجهود الدولية والإقليمية الرامية إلى إيجاد حلول سلمية للنزاعات ثم التزامها ببنود الاتفاقات التي تم التوصل إليها. بالإضافة إلى ذلك تقع على المجتمع الدولي مسؤولية تقديم الدعم القوي السياسي والمادي للمنظمات الإقليمية الأفريقية لمساعدتها على مواصلة جهودها لنزع فتيل الصدامات المسلحة وبالتالي إعادة الأمن والاستقرار إلى مناطق الصراعات.

يوضح التقرير بأن الأمين العام ومن ورائه أجهزة الأمم المتحدة قد بذلت العديد من الجهود الرامية إلى تنفيذ التوصيات الخاصة بدعم المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال منع الصراع وصون السلم في أفريقيا، ومنها تعيين مبعوثين خاصين اشتركوا بشكل فعلي في مفاوضات مختلفة بدأتها منظمة الوحدة الأفريقية وبعض المنظمات الإقليمية الأخرى في أفريقيا، كما قامت الأمانة العامة بعقد المؤتمرات الخاصة الهادفة إلى تقديم المساعدة إلى بلدان أفريقية لم يحدث فيها صراع، وذلك بهدف تجنبه.

إن من بين الخطوات التي اتخذها مجلس الأمن لوضع حد للنزاعات التي لم تستجب أطرافها للنداءات الدولية والإقليمية لوقف إطلاق النار والدخول في مفاوضات تفضي إلى اتفاقات سلام هو فرض عقوبات على تلك الأطراف.

وفي هذا الصدد يؤيد وفد البحرين النهج الذي اتخذته الأمانة العامة بالعمل على تشجيع الجهود المبذولة من جانب الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية، التي تستهدف جعل الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن أداة أكثر فعالية وأقل قسوة. فنحن لا نريد أن يكون لهذه الجزاءات التأثير السلبي على الشعوب بدلا من صناع القرار الذين هم بالأساس المستهدفون من فرضها.

كما أنه من بين العوامل التي تؤجج الصراعات بشكل خاص في القارة الأفريقية مشكلة التدفقات غير المشروعة للأسلحة وعلى الأخص الأسلحة الصغيرة. ولذلك، فإننا نتفق والتوجه الرامي إلى عقد مؤتمر دون إقليمي حول انتشار الأسلحة والمخدرات وتسويقها غير المشروع، والعمل على تحسين فهم عواقب التدفقات غير المشروعة للأسلحة. وفي هذا الصدد نؤكد على أهمية وضع استراتيجية لمعالجة المشكلة بهدف القضاء عليها من خلال وضع ضوابط لإنتاج وتصدير واستيراد الأسلحة.

وفيما يتعلق بتعزيز قدرة أفريقيا على حفظ السلم وبناء السلم بعد الصراعات فإننا ندعو إلى تكثيف الأمم المتحدة لأنشطتها الخاصة بتدريب وتنظيم الشرطة المدنية وذلك لأغراض حفظ السلم، وإقامة الحلقات الدراسية المتعلقة بإدارة البعثات، ونرى في توفير الموارد اللازمة لتطوير هذا العمل واستكماله على نحو منتظم أمر هام ويستحق النظر إليه بعناية.

تقوم المكاتب التي أنشأتها الأمم المتحدة لدعم بناء السلام ببعض الدول الأفريقية في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع بدور هام في مجال المساعدة على تهيئة البيئة المواتية لإعادة وتوطيد السلام من خلال دعم جهود المصالحة الوطنية، وإن كان النجاح يعتمد وبشكل كبير على تقديم المؤسسات المالية الدولية للدعم المالي والتنظيمي بشكل أكبر.

إن تقديم المساعدات الإنسانية للدول الأفريقية عملية تتسم بالأهمية وتحظى بالأولوية عند النظر في النزاعات في أفريقيا. وفي هذا الصدد، نؤكد على أهمية تنسيق المساعدات المقدمة، وكفالة وصول العاملين في حقل العمل الإنساني، والإمدادات بحرية ودون إعاقة، والتأكد من وصول المساعدات الى مستحقيها.

من ناحية أخرى، إن الوضع الإنساني المأساوي الذي يمر به العديد من اللاجئين والمشردين في بعض الدول الأفريقية، وخاصة النساء والأطفال والشيوخ، يتطلب من المجتمع الدولي، وخاصة الدول المانحة، أن توفر الأموال اللازمة للمساعدات الإنسانية التي تحددها وكالات الأمم المتحدة الإنسانية.

نحن نلاحظ أن تقرير الأمين العام يبين الجهود الدولية الرامية الى تعزيز النمو الاقتصادي في القارة الأفريقية، والتي تقوم على أساس دعم الشفافية في الإدارة العامة، وتعزيز القدرات الإدارية، وتهيئة بيئة إيجابية للاستثمار، وزيادة القدرة على التنافس، وتقديم الاقتراحات المتعلقة بالاستطلاع بمبادرة معززة للتخفيف من حدة الديون على البلدان الأفريقية المثقلة بالديون، ومما يثير الاهتمام أن هذه الجهود قد تزامن معها قيام العديد من الدول الأفريقية بتحرير التجارة، والسيطرة على التبادل التجاري، وخصخصة الصناعات الحكومية المحتضرة، وإننا نأمل أن يكون هذا التحول الإيجابي حافزا للدول المانحة والمتقدمة كي تقدم المساعدة الى هذه الدول لتشجيعها على المضي في هذا الطريق وحتى تصبح مثالا تحتذي به دول أفريقية أخرى، والغرض هو أن تتحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية حتى تكون رادعا لحدوث أي صراع محتمل.

وختاما، في الوقت الذي نشيد فيه بمستوى التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأفريقية، وتعزيز قدرة أفريقيا على حفظ السلام، نؤكد على ضرورة مواصلة العمل لمساعدة الدول الأفريقية على تحقيق أكبر قدر من الأمن والاستقرار الضروريين لتحقيق التنمية المستدامة وضمان مستقبل زاهر لشعوبها خلال الفترة القادمة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل البحرين على كلماته الرقيقة التي وجهها الى الرئاسة.

السيد كمال (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): وفد بلدي يثني على هولندا لعقد هذا الاجتماع الرسمي بشأن موضوع بالغ الأهمية. وكونكم تترأسون المناقشة، سيدي الرئيس، يدل على الأهمية التي يوليها بلدكم للمسائل الأفريقية.

في مناقشة مشابهة خلال اجتماع المجلس على المستوى الوزاري الذي عقد منذ أكثر من عام بقليل، أثنى كثيرون على الأمين العام لتقريره الصريح الشامل (S/1998/318)، المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٨، الذي سعى

إلى التركيز على الموضوع بمجمله. والآن، أصدر الأمين العام تقريرا مرحليا (S/1998/1008) مؤرخا ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ للمزيد من دراسة المجلس للمسألة. ونحن نلاحظ أن التقرير الحالي يوضح إجراءات للمتابعة بدأت أو اكتملت في مجالي السلم والأمن، وأيضا في مجال التنمية والمجالات الأخرى ذات الصلة، في تنفيذ التوصيات الواردة في تقريره السابق.

إن المسائل الأفريقية تسيطر على عمل المجلس. ونقطة انطلاق اجتماع اليوم مسؤوليتنا المشتركة المتقاسمة عن السلم والأمن الدوليين تجاه أفريقيا. ولا بد لنا أن ننظر بصراحة وجدية الى كيفية وفاء المجلس بهذه المسؤولية. وعلينا أن نتطلع قدما الى ما يمكن للمجلس ويمكننا كدول أعضاء أن نفعله على نحو مختلف وبسرعة.

وبالرغم من كوسوفو وتيمور الشرقية، لا يزال الكثير يشكك في التزام وسعي الأمم المتحدة للتدخل في حالات الصراع في أفريقيا. في الأسبوع الماضي فقط استمع المجلس الى النداء الذي تقدم به الرئيس فردريك شيلوبا رئيس جمهورية زامبيا الى المجلس كي يكون أكثر إقداما في دعمه لجهود السلام الأفريقية. وجانب كبير من هذا التردد يرجع الى التدخل الفاشل في الصومال وعدم التدخل في رواندا في أوائل التسعينات. في العام الماضي فقط بدأ المجلس أخيرا بذل جهود لحفظ السلام، كما شوهد في جمهورية أفريقيا الوسطى وسيراليون. ويحدونا أمل وطيد في أن تمكن عملية إعادة التقويم الراهنة، التي يقوم بها المجلس فيما يتعلق بالتزاماته المترتبة بمقتضى الميثاق، المجلس من تجنب التردد وعدم الحسم عندما يواجه حالات مشابهة في المستقبل. ونحث المجلس على وضع معايير واضحة للإذن بعمليات حفظ السلام وإنفاذ الإجراءات كلما ظهرت حالات، بصرف النظر عن مواقعها الجغرافية.

خلال المناقشة العامة الجارية حاليا في الجمعية العامة، طرحت حجج تأييدا للتدخل الإنساني في حالات الصراع ومعارضة له. وبدأ الأمين العام المناقشة عندما أشار بحق الى أن المجلس لا يمكن أن يظل غير مبال بالحالات الإنسانية الخطيرة، وتكلم عن الحاجة الى تطبيق الميثاق بطريقة متسقة. ومن ناحية أخرى، أعربت دول أعضاء كثيرة بالمثل عن موقفها بأن سيادتها هي آخر معاملتها ضد انتهاك حرمتها والتدخل في شؤونها الداخلية.

وبغض النظر عن حيثيات كل حجة، يود وفد بلدي أن يذكر بوضوح أن إذن المجلس شرط مسبق لأي استخدام للقوة ضد الدول الأعضاء في المنظمة. ونحن نتشاطر الرأي بأن الولاية القانونية التي تعطي الإذن بهذه المهام من جانب المجلس يصاحبها تأكيد وثقة بأن هذه الهيئة قد تصرفت على نحو مسؤول وبالنيابة عن أعضاء المنظمة جميعا، على النحو المنصوص عليه في المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة.

وماليزيا تعتقد أنه بينما يحاول المجلس أن يركز بطريقة أكثر فعالية على السعي الى حل الصراعات في أفريقيا لا بد من توفر الالتزام السياسي المستمر لمنع الهدنة الهشة في أجزاء كثيرة من القارة من الاشتعال من جديد في كفاح أكثر دموية. ويجب على المجلس أن يؤكد سلطته الأدبية ويستخدم كل موارده الدبلوماسية لتعزيز السلم والأمن. إن الأمم المتحدة هي الآلية العالمية الوحيدة من أجل التعاون الفعال في الحالات التي تكون فيها الدول مترددة في العمل بمفردها أو في وضع لا يسمح لها بذلك. لكنها يجب أن تمد بأدوات وموارد أفضل للقيام بالعمل. ويجب أن تعطى المنظمة الوسائل والدعم لكي تنجح.

وفي سياق حالات الصراع الراهنة في أفريقيا، ثمة ضرورة إلى تعزيز التعاون والتنسيق في العمل بين منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة. وقد سلمت المنظمتان بهذا وهما تبذلان الجهود للتنفيذ العملي له، وهما تسعيان إلى حل مختلف الصراعات في القارة الأفريقية. ويجب دعم هذا التعاون والتنسيق المعزز بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية عن طريق استمرار الدعم السياسي والالتزام، ومن ورائهما الدعم اللازم في المجالات الأخرى. ونحن في هذا الصدد نحث الدول والهيئات الدولية المعنية على مواصلة تقديم الدعم المالي والتقني لزيادة مساندة الجهود الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية الرامية إلى درء الصراعات وصون السلم والأمن وتسوية المنازعات.

وبوسع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أن تؤدي دورا هاما في درء الصراعات وفي حفظ السلام. وتشهد على هذا بجلاء الجهود التي يبذلها فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا فيما يتعلق بالصراعات في ليبريا وسيراليون وغينيا - بيساو. ونود الإشارة بالجهود الحميدة والرائعة التي يبذلها فريق الرصد في صيانة السلم والأمن الإقليميين في غرب أفريقيا. ونقر أيضا بالجهود التي تبذلها المنظمات الأخرى دون الإقليمية في أفريقيا. بيد أن الجهود

الإقليمية لحفظ السلام لا تخلي المجلس من مسؤوليته عن حفظ السلام في سياق صون السلم والأمن الدوليين. ولا يمكن له أن يترك لغيره مسؤوليته التي كلفه بهات الميثاق. ومنذ انضمام وفدي إلى مجلس الأمن في بداية هذا العام أخذ يشير في عدد من المناسبات ضرورة دعم نيجيريا - أكبر مُسهم بالجنود في فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتمكينها من مواصلة الإبقاء على قوات حفظ السلام التابعة لها في سيراليون لفترة زمنية أطول. ومن الضروري تقديم الدعم الكافي للفريق إذا أريد له أن يواصل المساعدة في توطيد عملية السلام التي لا تزال هشة في سيراليون. فهذه القوات تعمل باسم المنظمة وتقدم التضحية بالأنفس من أجل سلام المنطقة. ومن السليم والصحيح أخلاقيا أن نسعى إلى توفير سبل السماح للبلدان المسهمة بالقوات بمواصلة تواجدها في مناطق الصراع. وفي سيراليون كما في جمهورية الكونغو الديمقراطية فإن أشد ما تمس الحاجة إليه هو العمل السريع والحاسم منا جميعا للاعتماد على الزخم الذي وفره توقيع اتفاقي لومي ولوساكا.

ويلاحظ وفدي بقلق خاص انتشار الأسلحة الصغيرة في أفريقيا، الذي أسهم بوضوح في كثافة وإطالة أمد الصراعات في القارة. لذلك نؤيد بشدة الدعوة إلى وضع ضوابط أكثر صرامة لتدفقات الأسلحة إلى مناطق الصراع. ويساورنا قلق مماثل إزاء استخدام الأسلحة المتطورة الذي يضيف عاملا جديدا في زعزعة الاستقرار مما يتعين معه على أفريقيا والمجتمع الدولي بأسره التزام اليقظة بوجه خاص.

ولا يمكن تحقيق السلم والأمن في أفريقيا إلا من خلال عمل مشترك تقوم به أفريقيا بدعم من المجتمع الدولي. فعلينا أن نفي بالتزامنا الجماعي وإصرارنا على تسوية الأزمات بغية تحرير الموارد والطاقات من أجل المهمة الأساسية المتمثلة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فرفاه أفريقيا يكون لخير المجتمع الدولي.

ولقد رأينا مؤخرا جدا سرعة وحزم المجلس في إجراءاته بشأن الحالة في تيمور الشرقية. وننتظر من المجلس ألا يفعل أقل من هذا بشأن الصراعات الأفريقية خشية أن ينظر اليه على أنه انتقائي ويطبق معيارا مزدوجا في أعماله. ولأستعير عبارة الأمين العام في خطابه أمام الجمعية العامة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، في دورتها الرابعة والخمسين هذه.

> "فإذا كان الالتزام الجديد بالتدخل في مواجهة المعاناة البالغة هو الإبقاء على دعم شعوب العالم، فالواجب أن يكون، والواجب أن ينظر إليه، على أنه يطبق بالعدل وعلى نحو ثابت بغض النظر عن المنطقة أو الأمة، فالإنسانية، في نهاية المطاف لا يمكن تقسيمها." (A/54/PV.4)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل ماليزيا على الكلمات الرقيقة الموجهة لحكومتي.

السيد فونسيكا (البرازيل) (تكلم بالاسبانية): نحن مدينون لكم، سيدي الرئيس، للمبادرة بعقد هذا الاجتماع. فهذه المبادرة تفسر اهتمام هولندا المستمر لوضع نظام دولي جديد من السلام والازدهار. كما أننا مدينون للأمين العام لتقريره الموسع والهادف عن الموضوع المطروح علينا.

ونود كذلك أن نعرب عن الشكر للسيد سالم أحمد سالم الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية على بيانه وأيضا للممثل الدائم للجزائر الذي تكلم باسم رئيس منظمة الوحدة الأفريقية. فهذه الإسهامات عالية القيمة بالنسبة لأعمال المجلس.

تتمتع البرازيل بروابط قوية مع أفريقيا. ونحن مدينون بقدر كبير للأفريقيين لإعطاء جنسيتنا شكلها. ونحن نتحدث عن الأفريقيين بصفتهم إخوة، ودائما بروح التضامن. وبيننا صور كثيرة من التعاون الفعال مع البلدان الأفريقية. فعلى الصعيد الثنائي، مثلا، استقبلنا بالترحاب على مدى الأعوام الأربعة الماضية أكثر من ٨٠٠ ١ طالب من البلدان الأفريقية. وعلى الصعيد المتعدد الأطراف، يمكن أن أذكر مشاركة البرازيل في عمليات حفظ السلام في أنغولا.

وطوال تاريخنا نحن نتعلم من الأفريقيين. فليست لدينا نصيحة نقدمها إليهم ولا دروس نقدمها لهم. غير أن من الواضح أننا ننظر إلى بعض القضايا الأفريقية بقلق، خاصة إلى استمرار الصراعات المسلحة والعقبات التي لا تزال تعترض عملية وضع أسس التنمية المستدامة في ربوع القارة.

ولذا فمن الطبيعي أن تكون أفريقيا موضوعا لسلسلة محددة من إجراءات الأمم المتحدة. وتنعكس الأولوية الأفريقية في كثير من المبادرات التي من أحدث أمثلتها البرنامج الجديد للتنمية في أفريقيا في

التسعينات، والمبادرة الخاصة لتنفيذ ذلك البرنامج، والتقرير الهام للأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها.

وما أحرز من نجاح كبير في بناء السلام والديمقراطية في أفريقيا مصدر ارتياح لنا جميعا. وبالمثل يؤكد تصاعد الإحباط المسؤولية الجماعية عن دعم جهود أفريقيا للقضاء على الفقر. وهذا يبرز ضرورة أن يبدي المجتمع الدولي بعزيمة ومن خلال أعمال ملموسة إرادته لفعل المزيد ولزيادة نشاطه وفعاليته في جهوده للتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية وبلدان أفريقيا ومنظماتها دون الإقليمية.

لقد ظل مجلس الأمن يعالج الصراعات في أفريقيا حين تندلع ولكن الإجراءات التي يتخذها تظل متواضعة للغاية. وكما أشار مؤخرا وزير خارجية البرازيل، يتزايد الشعور بيننا يوما بعد يوم بأن هناك فجوة دائمة بين الكلمات والأفعال. ويبدو أن المجتمع الدولي لا يضطر للعمل الجماعي لحشد الإرادة السياسية اللازمة والأدوات الضرورية إلا بعد أن تسوء المشاكل إلى المدى الذي يتعذر معه حلها.

وما يحدث في أنغولا مثل واضح على صراع لم يعطه المجتمع الدولي الأولوية التي يستحقها، رغم العواقب المأساوية التي نعرفها جميعا. وفي هذا السياق نفسه وجه الرئيس شيلوبا في بيانه الأخير أمام المجلس نداء حارا إلى المجلس كي يتخذ إجراء أكثر فعالية دعما لتسوية الصراع في أفريقيا. ونحن نؤيد بشدة رسالة الرئيس شيلوبا.

والأهم أن تقرر أعمال وقرارات الأفارقة أنفسهم ماذا سيحل بأفريقيا. وفي هذا السياق، وهناك إنجازات واتجاهات إيجابية عديدة وهي مسؤولية كان المسؤول عنها الأفارقة وحدهم دون سواهم. فأولا، هناك الجهد من أجل إضفاء الطابع الديمقراطي. ومثال عملية الانتقال البارزة في نيجيريا يمكن أن تضاف إلى عمليات أخرى يتجاوز أثرها وأهميتها الحدود الوطنية.

إن عملية إضفاء الطابع الديمقراطي في أفريقيا التي تدعمها بثبات قرارات منظمة الوحدة الأفريقية حاسمة ليس في إنشاء ثقافة المشاركة واحترام حقوق الإنسان فحسب، بل أيضا في تعزيز الظروف الأساسية للاستقرار من أجل التنمية. ذلك لأن الإطار التنظيمي الناجم عن عمليات إضفاء الطابع الديمقراطي ثابت ومحصن على نحو متأصل ضد الأعمال التعسفية. فهو يعمل إذن ضامنا لتهيئة وصون الظروف الضرورية لأمن الاستثمار الاقتصادي.

والاتجاه الإيجابي الثاني الذي بدأ بالإطاحة بالفصل العنصري في جنوب أفريقيا، هو القدرة الأفريقية على وضع ثقافة التسامح حتى في أصعب الظروف. والقائد العالمي الكبير نيلسون مانديلا هو مثال يتجاوز الحدود الوطنية، وينبغي أن يكون ملهما لتحرير البلدان الأفريقية من شرور التقاتل الأخوي.

إن عملية الاستقلال وبناء الديمقراطية في ناميبيا والمصالحة الوطنية في موزامبيق هما أيضا مثالان طيبان على القدرة الأفريقية على بناء السلام عن طريق الحوار والمشاركة. ويحدونا الأمل في تنفيذ عمليات مشابهة في بلدان مثل سيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية، فضلا عن حالات صراع أخرى.

والديمقراطية عندما تتعزز تصبح عاملا للتفاهم ولتبديد الخلافات سواء كانت هذه الخلافات داخلية أو دولية. والديمقراطية هي أيضا مركبة لتعزيز السلام والمصالحة بين الجيران.

ويتمثل الاتجاه الإيجابي الثالث في مجموعة من الإجراءات الدولية لدعم السبيل الواضح للشرعية، كما الحال في تعزيز الجزاءات المفروضة على الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال الكامل لأنغولا بقيادة السفير فاولر، والعمل على استئصال الاتجار غير المشروع بالأسلحة؛ وجهود منظومة الأمم المتحدة من أجل إنشاء آليات فعالة لدعم إعادة الإعمار والإنعاش وتعزيز التنمية المستدامة في بلدان خرجت من الصراعات. وتعزيز المساعدة الإنسانية وعمليات حفظ السلام يضطلع أيضا بدور في تلك العملية نفسها، لذلك ينبغي تأييدها بقوة أيضا.

ومثلما قلت سابقا، فإننا نشير إلى الاتجاهات، ومن الضرورة المطلقة أن يستجيب المجتمع الدولي بطريقة واضحة وإيجابية لتلك الاتجاهات بغية تعزيزها والإسهام في الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية أنفسها على الدوام. لكنني أؤكد أن جذور حل المشاكل الأفريقية تكمن في أفريقيا، مثلما ذكر السيد سليم أحمد سليم في بيانه البليغ.

وبدون الكفاح الأفريقي الذي جرى في الستينات، فما كان لتقرير المصير أن يتمتع بالقوة التي يتمتع بها

اليوم في المجتمع الدولي. والديمقراطية في أفريقيا التي تنعم بالسلام ستهيئ ظروفا لقيام عالم أفضل وأكثر استقرارا. ونحن جميعا في حاجة إلى وجود أفريقيا قوية وموحدة، تكون لديها الثقة بمستقبلها الذي ينعم بالاستقرار والازدهار. ذلك ما نطمح إليه جميعا، وهو يجب أن يكون قدر أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل البرازيل على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى حكومتي.

السيد جوبي (غامبيا) (تكلم بالانكليزية): يود وفد بلادي أن يغتنم هذه الفرصة ليشيد بحكومة مملكة هولندا على تنظيم هذه الجلسة. إن مستوى تمثيل وفدكم، سيدي، يدل دلالة واضحة على اهتمام والتزام حكومتكم بأفريقيا، ونحن ممتنون أيضا لكم على ذلك.

واسمحوا لي أن أشكر أميننا العام القدير، السيد كوفي عنان، على تقريره المفصل بشأن تنفيذ التوصيات الواردة في تقريره المتعلق بأسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها.

وخلافا للمعتقدات الواسعة الانتشار، فإن القارة الأفريقية تتغير بسرعة، وهي تتغير هذه المرة نحو الأفضل. فلم يعد قائما بعد الآن عرف الديكتاتورية العسكرية أو وجود ديكتاتور رئيسا للدولة. فالانتخابات الديمقراطية باعتبارها وسيلة للسلطة السياسية المكتسبة آخذة في التجذر. والإعلان الصادر عن رؤساء الدول والحكومات الأفارقة في مؤتمر قمة الجزائر لشهادة واضحة على هذا الاتجاه.

وعلى الجبهة الاقتصادية أيضا، فإن عمل الدول الأفريقية ليس سيئا. فتحرير التجارة وعمليات التبادل التجاري وخصخصة الصناعات وإصلاح الأطر التنظيمية والقانونية السائدة في العديد من الدول كلها أمور تدل بوضوح على تصميم الدول الأفريقية على المضي في التقدم الاقتصادي من أجل حياة أفضل للشعوب الأفريقية.

ومع ذلك، فالمؤسف أن هذه القصة ليست القصة كاملة. ولئن كانت هناك أنباء طيبة تردنا من العديد من البلدان في أفريقيا، فإن الحالة العامة تظللها الصراعات، والمنازعات المدنية، والركود الاقتصادي، ومشاكل اللاجئين، والفقر والأمراض القاتلة. واليوم، ثمة عدد لا بأس به من الدول الأفريقية واقعة في قبضة الصراعات المسلحة، في حين أن الأغلبية الكبرى من الأفارقة يعيشون في فقر مدقع. فهناك ما يزيد على ٨ ملايين نسمة من شعوبها هم لاجئون، أو عائدون أو مشردون في الداخل.

وعلى الرغم من هذه الصورة القاتمة، بدأت الدول الأفريقية تتحمل مسؤولية أكبر للتخفيف من محنة شعوبها. ولهذا، تبذل الدول الأفريقية جهودا أكبر من أجل منع الصراعات وإدارتها وحلها. وتقرير الأمين العام قيد النظر يدل بوضوح على النجاحات التي أحرزت مؤخرا في العديد من أماكن الصراع، بما في ذلك سيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

ويعترف وفد بلادي بحقيقة أن الصراعات التي تواجهها أفريقيا معقدة. ونحن نتفق مع الأمين العام على أنه بتصدينا لها، ينبغي التصدي للأسباب الجذرية للصراعات وليس لعوارضها فحسب. فأية تدخلات تحقيقا لهذا الغرض تتطلب مشاركة منظومة الأمم المتحدة بأسرها. وفي هذا الصدد، نقدر الجهود التي تبذلها مختلف وكالات وصناديق الأمم المتحدة المذكورة في التقرير.

ومع ذلك، يجب أن نذكر المسؤولية الخاصة التي تقع على عاتق مجلس الأمن بوصفه الهيئة التي تقع عليها المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وسأعود إلى تلك المسألة.

وإن معارضة مجلس الأمن نشر عمليات لحفظ السلام في أفريقيا أمر غير مقبول. ونحن نعلم أن الفشل في الصومال كان فشلا مريرا، بيد أن عدم اتخاذ إجراءات في رواندا وغيرها أمر أسوأ. وتقصير المجلس في العمل إزاء تهديدات خطيرة للسلام والأمن وحياة البشر في أفريقيا يهدد مصداقية مجلس الأمن وشرعيته.

ولم يعد جائزا استعمال التكاليف المالية كمبدأ توجيهي للتدخل. وينبغي للأمم المتحدة أن تنظر في سبل توفير المزيد من الأموال لعمليات حفظ السلام. وفي هذا السياق، نؤيد نداء الأمين العام من أجل تقديم المزيد من الإسهامات إلى الأمم المتحدة وصناديق الائتمان التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية، على ألا تكون إسهامات بديلة بل إسهامات تكمل تمويل عمليات حفظ السلام في أفريقيا من الميزانية العادية.

وسينظر المجلس قريبا في الحالة في سيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا وإريتريا من أجل إمكانية نشر عمليات لحفظ السلام فيها. وشعوب أفريقيا ستراقب بدقة ما ستفعله الأمم المتحدة. ولا شك أن مصداقية مجلس الأمن ستوضع على المحك مرة أخرى. ويحدونا الأمل في أن يرتقي مجلس الأمن في هذه المناسبات فضلا عن مناسبات أخرى إلى مستوى التحدي وأن يأتي ليس بأنصاف تدابير بل بتدابير كافية لحل تلك الصراعات.

فالدول الأفريقية على استعداد لأن تتخذ مبادراتها الخاصة لمعالجة حالات الصراع في القارة. وتحققت اختراقات هامة من خلال المنظمات دون الإقليمية ومنظمة الوحدة الأفريقية. ومن خلال هذه الآليات، ستواصل الدول الأفريقية الإسهام في حسم الصراعات.

بيد أنه ينبغي تقاسم المسؤولية. فنحن نُقدر التعاون بين الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية في هذا الصدد. ولقد أحطنا علما بالمبادرات التي اتخذتها الأمانة لتعزيز هذا التعاون والتنسيق، ونشجع رؤساء المنظمات المعنية على مواصلة بذل جهودها. فالشراكة بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية في أفريقيا بالنسبة لحفظ السلام ذات أهمية حيوية لأسباب واضحة. ولذا فإن تعزيز قدرة أفريقيا في مجال صون السلم ذات أهمية حاسمة. وأنشطة الأمانة بالنسبة لهذا الغرض، كما وردت في التقرير، تلقى أشد الترحيب. بيد أننا يجب أن نؤكد على أن نقل المسؤولية عن صون السلم من المجلس إلى المستويات الإقليمية أو دون الإقليمية لأسباب سياسية انتهازية ينبغي تجنبها. وكما أكد العديد من المتكلمين اليوم، لا يمكن أن يجيِّر المجلس صك مسؤوليته عن صون السلم والأمن الدوليين.

ومما لا يمكن إنكاره أنه لدى التصدي لمسألة أسباب النزاع في أفريقيا، ينبغي التصدي أيضا لمشكلة التدفقات بصورة غير مشروعة للأسلحة، بما فيها الأسلحة الصغيرة. ويرحب وفدي بالأهمية التي يوليها الأمين العام والأمم المتحدة لهذه المسألة. والمناقشة العلنية التي عقدها المجلس مؤخرا بشأن هذه المسألة ستسهم على نحو أكبر في الجهود الرامية إلى زيادة الوعي بهذه المشكلة كدليل يُبشر بإجراءات عالمية. وإننا نرحب بالجهود التي تبذلها الأمانة العامة ونشجعها من أجل زيادة الوعي بهذه المشكلة في القارة الأفريقية من خلال إشراك المنظمات دون الإقليمية في أفريقيا، بالإضافة إلى الدول الأفريقية في السعي إلى حلول لهذه المشكلة. فنشر أسماء تجار الأسلحة الدوليين وتقييد صنع الأسلحة الصغيرة والاتجار بها يمكن أن يسهما في خفض الظاهرة المثيرة للقلق والمتمثلة في الانتشار المفرط للأسلحة وتدفقها غير المشروع. وإننا نشجع الأمانة العامة على مواصلة اضطلاعها بدراسة جدوى عن ذلك، ونتطلع إلى التوصيات التي قد تقدمها.

وتعزيز الحظر على الأسلحة يمكن أن يُساعد أيضا في خفض تدفق الأسلحة. وأن العمل الذي تضطلع به لجنة الجزاءات تحت رئاسة السفير فاولر يبعث على التشجيع الكبير. بيد أنه ينبغي للأمانة العامة أن تستمر في بذل جهودها لتشجيع الدول الأفريقية على اعتماد تدابير تنص على جعل خرق الحظر على الأسلحة الذي يفرضه مجلس الأمن جريمة.

وفي الآونة الأخيرة، رأينا أن المدنيين، وبخاصة النساء والأطفال وأفراد المجموعات الأخرى الضعيفة، يعانون أكثر من غيرهم جراء الصراعات. والتقرير الأخير للأمين العام عن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة، والذي نظر فيه المجلس، يُحدد بوضوح حجم المشكلة. فضمان تقيد جميع أطراف الصراع بالقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان ضروري جدا لضمان أمن المدنيين. وفي هذا السياق، ينظر وفدي بعين التقدير إلى الأدوار الهامة التي يضطلع بها الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الصحة العالمية، ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والمفوض السامي لحقوق الإنسان. كذلك يؤيد وفدي مختلف الجهود التي تضطلع بها الأمانة العامة في حالات الصراع من أجل تحسين حالة المدنيين، وبخاصة حالة الأطفال.

وقد يكون من الضروري الاضطلاع بسلسلة من التدخلات لمساعدة المجتمعات على الخروج من الصراعات. بيد أن المساعدة على إنهاء صراع بعينه ينبغي ألا تكون نهاية تدخلاتنا. فالمجتمعات الخارجة من حومة الصراع غالبا ما تحتاج إلى هياكل دعم في مرحلة ما بعد الصراع للمساعدة على تجنب العودة إلى القتال. وإن إنشاء مكاتب دعم لبناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع في ليبريا وفي الفترة الأخيرة في غينيا - بيساو يُعد مثالا جيدا على ما يمكن لهياكل الدعم في مرحلة ما بعد الصراع أن تُسهم به في تعزيز السلام. ووفدي يؤيد إنشاء هذه الهياكل، عند الاقتضاء، في البلدان الخارجة من آتون الصراع.

إن تقرير الأمين العام مفصل جدا، ولا يمكن النظر في جميع جوانبه في الإطار الزمني المحدد المتاح لنا. ولا يمكننا إلا أن نشجعه على مواصلة حملته. إلا أننا يجب علينا جميعا أن نعمل معا من أجل تنفيذ العديد من التوصيات التي وردت في تقريره عن أفريقيا. ويحدونا الأمل أن يواصل الأمين العام وغيره إبقاء مسألة القارة الأفريقية حية داخل المجلس وخارجه. ونأمل أن يتم بهذه الطريقة تركيز اهتمام دولي أكبر على مشاكل أفريقيا، ليس فقط على مسألة الصراعات بل أيضا على المسائل ذات النطاق الأوسع، بما فيها المسائل الاقتصادية والاجتماعية، التي يجب التصدي لها بوصفها بعض الأسباب الجذرية العديدة للصراع. ونحن نقول ذلك لأننا نعتقد أنه ينبغي وجود نهج متسق وشامل إزاء أفريقيا، لأن مشاكلها متنوعة ومعقدة.

وفي هذا السياق، نرحب بالاهتمام الذي ولّده تقرير الأمين العام داخل الأمم المتحدة وفي محافل أخرى. ويحدونا أمل وقاد بأن يُشارك الآخرون في هذه المناقشة لإيجاد وسيلة تدفع إلى الأمام على الجبهة السياسية والجبهات الاجتماعية والاقتصادية.

وإذ ندخل في الألفية الجديدة، ينبغي لنا أن نبني شراكة جديدة تُعنى بأفريقيا: أي شراكة من أجل ولادة جديدة لقارة هُجِرت مدة طويلة، وهي قارة جرى تهميشها مرارا كثيرة. لقد حان الوقت لكي تنال أفريقيا الاحترام لما هي عليه على الأقل. فهي تحتاج إلى أصدقاء وتحتاج إلى التضامن. ويحدو وفدي أمل وهاج بأن يحشد المجتمع الدولي الإرادة السياسية ويهب للعمل معنا. فمعا، لا يوجد صراع لا يمكن تسويته؛ ومعا لا توجد أية صعوبات اقتصادية لا يمكننا التصدي لها. وكل ما تطلبه أفريقيا هو الدعم والتفهم.

انتقل الآن إلى مجلس الأمن. نعرف أن فرض الجزاءات تدبير إكراهي قوي يرمي إلى وضع الناس على الطريق الصحيح. ومؤخرا، خضعت الجماهيرية العربية الليبية، لفرض الجزاءات. ولقد تابعنا المفاوضات المتدرجة في هذه القاعات، ونشير إلى أن هذه الجزاءات قد عـُلقت الآن.

ولاحظنا أيضا أن ذلك البلد نفسه قام مؤخرا بتنظيم اجتماع لرؤساء الدول أو الحكومات الأفريقية ولّد الكثير من الأمل بالنسبة للقارة الأفريقية. وانطلاقا من هذه الروح نود أن نرى الولايات المتحدة تنضم إلى المملكة المتحدة في استمالة هذا البلد وإعادته إلى المجتمع الدولي - وهو عضو فيه من قبل. وهذا ليس من شأنه أن يُسهم في خفض حدة التوتر في القارة فقط، بل أن يولّد أملا جديدا لتوطيد نتائج اجتماع سِرت، حيث قررنا فيه، ونظرا لمختلف المحاججات التي سمعت في هذا المجلس نفسه دون التوصل إلى أية نتائج راسخة بالنسبة للقارة، إن الوقت قد حان للعمل. وعندما رأينا القرارات السريعة التي اتخذت بشأن كوسوفو وتيمور الشرقية، اعتقدنا، في سِرت وفي أعقاب انتهاء مؤتمر سِرت، أننا يجب أن نفتش عن وسائل لمعالجة مشاكلنا.

ولا نريد لذلك أن يحدث في غياب مجلس الأمن، ولذا فإنني أناشد جميع الأعضاء، بروح أخوية، أن يفهموا أن الحوار وحده، وليس الاقصاء، يمكن أن يساعدنا في تشكيل وتعزيز الصلات التي أدت إلى ولادة هذه المنظمة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر وزير خارجية غامبيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى حكومة هولندا.

السيد ديجاميه (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود بداية أن أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين السابقين في توجيه التهنئة إليكم، سيدي، وإلى بلدكم وإلى ممثلكم الدائم لدى الأمم المتحدة على تنظيم هذه الجلسة. إن وجودكم المتواصل في هذه القاعة طوال المناقشة، سيدي رئيس الوزراء، يدلل بصورة أكثر نصاعة من أي بيان، عمق التزام هولندا بقضية التنمية والسلام في أفريقيا.

وأود أن أشكر الأمين العام على تقريره الممتاز، الذي يقدم لنا تقييما مفيدا للغاية ونحن ننظر في التوصيات التي صدرت في تقرير نيسان/أبريل ١٩٩٨ (S/1998/318).

وقد استمعنا أيضا إلى بيان واضح تماما من أمين عام منظمة الوحدة الأفريقية. وأغتنم هذه الفرصة لأشكره على نشاطه الدؤوب للمضي قدما بقضية أفريقيا وعلى جهوده لتسوية الصراعات فيها.

وأصغينا بانتباه إلى البيان الذي أدلى به ممثل الجزائر، البلد الذي يترأس حاليا منظمة الوحدة الأفريقية. فقد سرد علينا صورة كاملة عن الحالة في أفريقيا بما فيها من ظلال وأضواء.

ومنذ أن طلب مجلس الأمن من الأمين العام تقريرا عن أفريقيا، مبينا بذلك أنه مهتم من جديد بمصير تلك القارة، فإن الانتقادات ظهرت من جديد ووجهت إلى مجلس الأمن. وانتقد المجلس على اختلاف تصرفاته

واستجابته للأزمات حسب وقوعها في أفريقيا أم في أماكن أخرى. وقيل إن مشاركتنا تختلف من منطقة إلى أخرى. وأظن أن هذا هو ما ورد بشدة وبقوة على لسان الكثير من المتكلمين. في حين أن عالمنا لا ينقسم، كما قال ممثل ماليزيا.

لذا لا بد لنا من أن نلقي آذانا صاغية لهذه الانتقادات. ولكن جلسة اليوم تمثل مبادرة نرحب بها لأنها دون شك تسمح بمحاولة الرد على هذه الانتقادات المبررة على الرغم من أنها نقدية. كما أنها جلسة تسمح لنا بتجديد تصميمنا وبمحاولة توخي أكبر قدر من الموضوعية والحياد المنشودين. وهذا ما توخيناه عندما اجتمعنا بناء على اقتراح الأمين العام منذ سنتين.

والصورة منذ ذلك الحين ليست قاتمة كما يدعي البعض أحيانا. فالأمين العام قال الشيء نفسه وأصدر هذا الحكم الذي ليس حكما سلبيا. فتقرير الأمين العام يسمح فعلا بتقييم المجالات التي شهدت تطورات إيجابية ومشجعة كما أنه يسمح بإلقاء نظرة فاحصة على المجالات التي لا تزال تحتاج بعد إلى عمل كثير.

ولن أتحدث هنا عن القطاعين الاقتصادي والاجتماعي، فممثل الجزائر هذا الصباح سرد علينا حقيقة الوضع. وأظن أن المعلومات التي وافانا بها تبرر بكل بساطة ما يمثل لنا اقتناعا، ألا وهو ضرورة مواصلة المساعدة الإنمائية الرسمية بغض النظر عن دينامية بعض القطاعات. إذن هذا أمر مؤكد. فلا بد من أن نساعد في إطار المسؤوليات التي اضطلعنا بها سابقا. وعلينا أيضا أن نواصل تلك المساعدة عن طريق بذل جهد مطرد في مجال تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية.

ولكننا اليوم نركز على ما شهدناه من تطور منذ نيسان/أبريل ١٩٩٨ في مجال منع الصراعات وتسويتها وفي مجال حفظ السلام والأمن. فهذه مجالات من صلب اختصاص مجلس الأمن. أولا نشعر بالارتياح إذ نلاحظ أن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية تتسم بالنشاط والحيوية. وقد طلب إليها أن تؤدي دورها وقد أدته. وغالبا ما كان هذا الدور حاسما في تسوية الصراعات. وسأكتفي بذكر بعض الأمثلة الحديثة.

فالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بفضل مواظبة وفعالية عدد من قادتها وخاصة رئيسها، رئيس توغو، تمكنت من التوصل إلى اتفاق سلام في سيراليون تم التوقيع عليه في لومي في السابع من تموز/يوليه الماضي. وأملنا أن يكون هذا الاتفاق نهائيا ودائما.

كما أن الجماعة استطاعت أن تتوصل إلى اتفاق سلام في غينيا - بيساو في أبوجا في الأول من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. وهذا اتفاق وضع له بروتوكول إضافي تم التوقيع عليه أيضا في لومي في ١٥ كانون الأول/ ديسمبر من تلك السنة. وللأسف، فإن الالتزامات المعلنة لم يوف بها واندلع العنف من جديد في أيار/ مايو من هذه السنة.

وثمة منظمة إقليمية أخرى اضطلعت بدور إيجابي هي الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وعلى وجه التحديد، فإن الرئيس تشيلوبا، رئيس زامبيا، الذي حصل على تفويض من الجماعة، نجح في التفاوض بشأن اتفاق سلام لجمهورية الكونغو الديمقراطية وقعت عليه الدول المعنية في ١٠ تموز/يوليه من هذه السنة في لوساكا وأحد أطراف التمرد وفي وقت لاحق وأخيرا، في ٣١ آب/أغسطس، وقع عليه التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية. والاتفاق هش بالتأكيد بيد أنه على الأقل يوفر فرصة واقعية للسلام، وهي فرصة لا يجب أن نفوتها بغية التوصل إلى تسوية.

ومنظمة الوحدة الأفريقية برمتها شاركت في إيجاد حل للصراع الذي يدور منذ عام ونصف بين إثيوبيا وإريتريا. وخطة السلام التي وضعتها منظمة الوحدة الأفريقية بفضل جهود أمانتها ورؤسائها خطة سلام يعترف بها الجميع الآن بصفتها المرجع الوحيد، رغم أنه لا تزال هناك حاجة إلى إبرام اتفاق بشأن الترتيبات التقنية لتنفيذ الخطة.

وأخيرا، فإن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية تواصل جهودها لإيجاد حل للصراع الداخلي الذي يمزق الصومال منذ سنوات عديدة.

إن هذا التدخل المعزز والمثمر في أغلب الأحيان للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية تدخل محمود يستحق الثناء وهو على مستوى التشجيعات التي أعربنا عنها هنا منذ سنوات. إذن يجوز لي القول إن تقدما قد أحرز في هذا المجال. إلا أن هذا الدور الذي تؤديه المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لا يعفي الأمم المتحدة ولا الشركاء الخارجيين لأفريقيا من مسؤولياتهم. وهنا أيضا بينت تجربة الشهور الـ ١٨ الماضية مرة أخرى أن التقدم الذي يحرزه الأفريقيون

يبقى هشا على الأرجح ما لم يتوفر له دعم رئيسي من المجتمع الدولي.

وفي غينيا - بيساو، على سبيل المثال، تمكن فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أن ينتشر في الوقت المناسب وبالعدد الكافي للقيام بالمهام الموكلة إليه في إطار اتفاقي سلام أبوجا ولومي. وفرنسا قد قدمت مساهمتها السوقية والمالية. إلا أننا كنا أيضا في حاجة إلى مساعدات أخرى وملموسة. فسرعة ونطاق انتشار قوات حفظ السلام غالبا ما يمثلان مفتاح النجاح والقوة في أي اتفاق سلام خاصة عندما تكون البيئة متوترة وهشة كما كان الحال في غينيا - بيساو.

أما في جمهورية الكونغو الديمقراطية فإن اتفاق لوساكا ينص على تدخل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقد اجتزنا مرحلة أولى بإيفاد ضباط اتصال عسكريين. أما المرحلة الثانية فتتمثل في نشر مراقبين عسكريين داخل البلد. والدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي قد ذكرت مرة أخرى في الأيام الأخيرة بأمنيتها المتمثلة في أن يضطلع مجلس الأمن بكافة مسؤولياته دون أن يضيع الوقت.

ومن المؤكد أن الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على استعداد لبذل الجهود، بل إنها تتوق إلى ذلك، إلا أنني أرى أنها على حق في أن تطالب المجتمع الدولي برمته، من خلال الأمم المتحدة، بأن يضطلع بدوره. ويجب علينا ألا نحبط هذه الآمال التي عززها اتفاق السلام الذي تفاوضت بشأنه بلدان المنطقة بالطريقة المناسبة.

في سيراليون ينص اتفاق لومي للسلام على توسيع بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، بالتعاون مع فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وهذا يتضمن تكييف ولاية البعثة وزيادة كبيرة في الموارد المتاحة لها. وقد عرضت المملكة المتحدة أمس على المجلس بعض المقترحات في هذا الصدد. وهذه مرة أخرى، حالة ملموسة وبسيطة نطالَب فيها بالتصرف بأسلوب يتمشى مع مواقفنا المعلنة، التي كثيرا ما تكون مواقف عامة، بل وسامية في بعض الأحيان، والتي يجب أن تترجم إلى أفعال.

وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، تمكنت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى من المحافظة على السلم والأمن، فصانت ذلك البلد من عدوى انتقال القتال إليه من جمهورية الكونغو الديمقراطية المجاورة. وتمكنت البعثة أيضا من تهيئة المناخ المؤاتي بحيث أمكن إجراء الانتخابات التشريعية في أواخر عام ١٩٩٨ في ظل ظروف يسودها السلام والوحدة. ونرجو أن يتكرر ذلك بالنسبة للانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها هذا الشهر.

ومتى جرى التوصل إلى اتفاق بين إثيوبيا واريتريا، سيطلب من الأمم المتحدة أن تسهم في وزع مراقبين، كما ينص على ذلك الاتفاق الإطاري لمنظمة الوحدة الأفريقية.

أخيرا، حيثما استُعيد السلام في منطقة، تعمل بعثة الأمم المتحدة على تنشيط وتنسيق إعادة بناء الاقتصاد وسيادة القانون هناك. وهذا هو، على سبيل المثال، الدور المفيد جدا الذي يضطلع به ممثلا الأمين العام ومكتبا الأمم المتحدة في ليبريا وفي غينيا - بيساو. ونرى أن الموارد البشرية والمادية لهذين الممثلين وهذين المكتبين تستحق الزيادة.

وفي الوقت الذي يدور فيه الحديث، بحق، عن ضرورة تعزيز قدرات أفريقيا على حفظ السلام، علينا أن نستخلص العبر من كيفية معالجة الأزمات التي نشبت مؤخرا. فقوة متعددة الجنسيات أفريقية لا تصلح إلا إذا وجد بلد أفريقي مستعد ولديه القدرة على العمل بوصفه الدولة القائدة، مثل الدور الذي اضطلعت ولا تزال تضطلع به نيجيريا داخل فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في سيراليون. وأية قوة متعددة الجنسيات أفريقية لن تكون صالحة إلا إذا حظيت بدعم سوقي ومالي خارجي. وفي هذا الإطار يجب أن ننظر في الجهود المشتركة للولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وفرنسا طوال الأشهر القليلة الماضية، في ظل إشراف مشترك من الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، لمساعدة البلدان الأفريقية المعنية على تعزيز قدراتها في مجال حفظ السلام. وأعتقد أن هذا دليل ساطع على الطريقة التي يمكن بها للتعاون بين مختلف البلدان أن يوفر المساعدة الملموسة من أجل التنمية في أفريقيا. وبعض هذه البلدان، مثل فرنسا والمملكة المتحدة اضطلعت بمسؤوليات خاصة في أفريقيا، بكل ما يستتبعه ذلك من أشكال المشاركة الإيجابية والجوانب التي قد تستحق مواصلة استعراضها في بعض الأحيان.

وإن لم يكن هناك حل إقليمي كفيل بتشكيل قوة أفريقية متعددة الجنسيات، كما هو الحال في جمهورية الكونغو الديمقراطية على ما يبدو، تكون العبرة

المستخلصة من الأشهر والسنوات الماضية أن مجلس الأمن يجب أن يكون مستعدا بنفسه للاضطلاع بمسؤولياته وإرسال قوة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة عند الضرورة ضمانا لاحترام اتفاق السلام. والمشكلة هنا بسيطة جدا. المسألة ليست مجرد إدلاء ببيانات، بل الإسهام، وفقا لقواعد المنظمة، بحيث يمكن الوفاء بالالتزامات المالية.

وبطبيعة الحال، لا تزال توجد مشاكل إلى جانب هذه التطورات الإيجابية. فما زالت أنغولا تتخبط في اشتباكات مسلحة، ومما يؤسف له أننا يجب أن نعترف بأن الأمم المتحدة لا تقوم حتى الآن إلا بدور هامشي هناك. ومع ذلك، فإن هذه الحالة المفجعة جعلت مجلس الأمن يفكر جديا، ويشجعه على ذلك رئيس لجنة الجزاءات ذات الصلة، السفير فاولر، بشأن السبل والوسائل التي تكفل الاحترام الحقيقي للجزاءات المفروضة على يونيتا، وبخاصة فيما يتعلق بالحظر المفروض على الأسلحة من منطلق القرار ١١٩٦ (١٩٩٨).

وكما تأكد في مناقشة الأسبوع الماضي، فإن آثار عدم الاستقرار التي يسببها تداول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتكديسها وبيعها آثار مدمرة في أفريقيا على وجه الخصوص. والأمين العام في تقريره يستعرض تدابير التوعية الجماهيرية التي يجري اتخاذها، إلا أن هذا لا يكفي؛ فعلينا أن نتصرف بشكل أكثر قوة ووضوحا، انطلاقا من النداءات التي وجهناها في القرار ١٢٠٩ (١٩٩٨) والبيان الرئاسي الصادر في ٢٤ أيلول/سبتمبر الماضي.

وأخيرا، في ضوء الصراعات العديدة في أفريقيا، كثيرا ما نشهد اتجارا غير مشروع بالمواد الثمينة - الماس على وجه الخصوص - وأحيانا نشهد أيضا نهبا واسع النطاق للموارد الطبيعية لبلد من جانب جيوش أجنبية وجماعات مسلحة تمول بهذه الطريقة جهودها الحربية وتشتري الأسلحة. ورغم أن من الواضح أن التحدي صعب، فإن أي جهد لمكافحة هذا الاتجار والنهب يجب تشجيعه، ليس بتحسين تطبيق أي جزاءات قائمة ومتعلقة بهذا الاتجار فحسب، بل وبمحاولة كشف عمليات النهب المنظم هذه.

لقد كان الأمين العام على حق عندما قال في خاتمة تقريره إنه لا جدوى من "التشاؤم بشأن أفريقيا". فنظرا للأزمات والصراعات التي تمزق القارة الأفريقية، علينا أن نتحلى بالإرادة السياسية لكي نحسم المشاكل ونزود أنفسنا بالموارد اللازمة لذلك. كما أننا في حاجة إلى الربط المنطقي بين المبادئ العامة والسامية التي نعلنها في مناقشات كمناقشة اليوم، والقرارات التي يجب علينا أن نتخذها حسب كل حالة عندما نحاول بالفعل أن نحسم أزمة معينة. وفي هذا الصدد، يسعدنا أن نجري هذا النقاش، بفضلكم، سيدي الرئيس، مما يسمح لنا بمواجهة الواقع وتبين مدى عزمنا على العمل في وقت يتعين فيه على مجلس الأمن أن يتخذ إجراءات ملموسة جدا في سيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية لكي يدلل على التزامه بإرساء السلام في أفريقيا، إذا كان جادا حقا في ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل فرنسا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة.

السيد تشن هوا صن (الصين) (تكلم بالصينية): يود الوفد الصيني أن يشكر الأمين العام على تقديمه مرة أخرى تقريرا عن أفريقيا، وعلى البيان الذي أدلى به صباح اليوم. وأود أيضا أن أشكر السيد سليم أحمد سليم، الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، وممثل الجزائر الذي يتولى رئيس دولته رئاسة منظمة الوحدة الأفريقية في الوقت الحال، على حضورهما جلسة اليوم، وعلى بيانيهما.

وفي نفس الوقت، نود أن نعرب عن امتناننا لكم، السيد ويم كوك، رئيس وزراء هولندا، على قدومكم إلى هنا لترؤس جلسة اليوم، وللبعثة الدائمة لهولندا على جهودها المبذولة لترتيب عقد هذه الجلسة.

نرحب كذلك بحضور وزراء من بلدان كثيرة جلسة اليوم.

إن التقرير الذي قدمه الأمين العام في العام الماضي عن أفريقيا، كانت له أصداء قوية في أوساط المجتمع الدولي، أثارت الاهتمام ولفتت انتباه البلدان في كل أنحاء العالم والمنظمات الدولية، وخاصة هيئات الأمم المتحدة، إلى مسألة أفريقيا. وفي العام الماضي عقد مجلس الأمن مناقشة مفتوحة كرست لهذه المسألة، وأنشأ فريقا عاملا مخصصا، واعتمد عددا من القرارات والبيانات الرئاسية. واليوم، ومما يكتسي مدلولا عظيما أن نجتمع هنا مرة أخرى لكي نناقش الحالة في أفريقيا، ونتداول حول التقرير المرحلي الذي أعده الأمين العام.

ونحن نقدر تقرير الأمين العام الذي يعرض علينا بتفصيل دقيق وتحليل متعمق الخطط الموضوعة والعمل المضطلع به والمنجزات التي أحرزتها منظومة الأمم المتحدة في العام الماضي، وفقا لتوصيات الأمين العام الواردة في تقريره السابق. ونغتنم هذه الفرصة لنشكر الأمين العام وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة على الجهود التي بذلت لحسم مشاكل أفريقيا.

في العام الذي انقضى منذ صدور آخر تقرير للأمين العام عن أفريقيا، شهدت القارة الأفريقية استقرارا عاما نسبيا، ونموا اقتصاديا مستمرا، ومزيدا من التقدم في مسيرة الديمقراطية، واحتراما متزايدا لحقوق الانسان. ووقعت أطراف الصراع في سيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية على اتفاقات للسلام. وهي جميعا تطورات إيجابية. ومع ذلك، يجب ألا يغيب عن بالنا في الوقت ذاته أن القارة الأفريقية لا تزال هي أقل المناطق نموا في العالم، ولا تزال مطحونة بصراعات متكررة وأعداد ضخمة من اللاجئين. وهذه الصراعات عميقة الجذور، وتتضمن أسبابها عوامل داخلية وخارجية. والمسائل الأفريقية لا يسهل حلها. وهي تمثل تحديا هائلا للمجتمع الدولي وأود الآن أن أتقدم ببضع ملاحظات عن الطريقة التي ينبغي أن يمضي بها المجتمع الدولي قدما بشأن هذه المسألة.

أولا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يولي اهتماما كافيا لأفريقيا من منظور استراتيجي. فهناك ما يزيد على ٥٠ بلدا في القارة الأفريقية. وهذه البلدان تشكل نصف أعضاء حركة عدم الانحياز وما يقرب من ثلث عضوية الأمم المتحدة. وهي تمثل قوة هامة بالنسبة للسلام العالمي. إن أفريقيا لها تاريخ عريق وثقافة ثرية. والشعب الأفريقي شعب كادح وذكي. والقارة تفيض بالحيوية. وأفريقيا بمساحتها الشاسعة ومواردها الوفيرة تشكل سوقا هائلة تملك امكانات اقتصادية غير محدودة. وهي جزء لا يتجزأ من التنمية الاقتصادية في العالم. ومع تسارع خطى العولمة أصبح الترابط الوثيق بين مصالح بلدان العالم متزايدا أكثر من أي وقت مضى. ودون وجود استقرار وازدهار على القارة الأفريقية لن يكون هناك سلام ولا تنمية في العالم. وهكذا، ومن أجل ضمان السلام والتنمية في العالم، من الحيوي مساعدة البلدان الأفريقية على صون الاستقرار ومواصلة التنمية. وعلى المجتمع الدولي أن يعامل أفريقيا بوصفها شريكا متكافئا في التنمية، وأن يقدم الدعم والمساعدة النشطين للبلدان الأفريقية في مساعيها.

ثانيا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يهيئ بيئة خارجية مؤاتية لأفريقيا، حتى يمكنها أن تنعم بالاستقرار والتنمية المستدامة. وتحقيقا لهذه الغاية نطالب بإنشاء نظام سياسي واقتصادي دولي جديد عادل ومعقول في وقت مبكر. ففي الوقت الراهن يحتكر عدد قليل من البلدان الكبيرة والقوية الشؤون الدولية، ويسيطر على النظام السياسي والاقتصادي الدولي. وهذا الوضع الذي يتنافى مع القوتين السائدتين في عصرنا - تعدد الأقطاب والعولمة لا يعبر عن احتياجات البلدان النامية، ولا يساعد على تنميتها. وقد حرمت أفريقيا منذ وقت طال أكثر مما ينبغي من الاهتمام والانتباه الواجبين في الشؤون الدولية، ووضعت عند أدنى مستوى في تقسيم العمل على المستوى الدولي. والأسوأ من ذلك أن أفريقيا، وقد صدمتها موجات العولمة، تتعرض لخطر التهميش. وما لم يتسن تصحيح هذا الوضع لا يمكن الكلام عن أي سلام أو تنمية في أفريقيا.

ثالثا، يجب على المجتمع الدولي أن يحترم الخيارات التي تأخذ بها البلدان الأفريقية ذاتها. إن العالم يتسم بالتنوع وبالذات في القارة الأفريقية: وبسبب الظروف الوطنية المختلفة، فقد تتخذ نفس المسائل مظاهر مختلفة في بلدان مختلفة وفي أوقات مختلفة. وبالتالي ينبغي أن تكون الحلول مخصصة بدلا من أن تكون موحدة. والشعوب الأفريقية ذاتها هي أفضل من يعرف وضعها واحتياجاتها الحقيقية. وهي وحدها التي يمكن أن تختار طريق تنميتها في ضوء أوضاعها الخاصة. والمجتمع الدولي، في جهوده لمساعدة أفريقيا، يجب أن يأخذ في الحسبان الظروف والاحتياجات الخاصة للبلدان والشعوب الأفريقية. أما النماذج الموحدة التي تفرض من الخارج فإنها لا تناسب بالضرورة الظروف الفعلية للبلدان الأفريقية. كما أن فرض نموذج معين وربط المساعدة بشروط سياسية لن يساعدا البلدان الأفريقية بحق على الخروج من محنتها.

رابعا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم دعما قويا لجهود المنظمات الإقليمية في أفريقيا، فعلى امتداد العقود الأخيرة اضطلعت منظمات إقليمية في أفريقيا، مثل منظمة الوحدة الأفريقية، بأدوار أساسية وهامة في صيانة السلم والاستقرار على القارة، وتعزيز التعاون والتنمية عل الصعيد الإقليمي. وفي مؤتمر القمة الخامس والثلاثين المعقود في الجزائر هذا العام، أكدت منظمة الوحدة الأفريقية من جديد على المبادئ الهامة في الميثاق الأفريقي، واعتمدت مجموعة من القرارات لتسوية الصراعات الإقليمية وتعزيز التعاون الاقتصادي في

أفريقيا. وقد كان ذلك تعبيرا عن الآمال الكبيرة التي تعلقها الدول الأفريقية على الوحدة والتجديد. وكان المؤتمر حدثا هاما في تاريخ منظمة الوحدة الأفريقية.

في السنوات الأخيرة ازداد نشاط منظمات إقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وبالتزام هذه المنظمات، كل في منطقتها، بتسوية الصراعات والسعي جاهدة نحو التكامل الاقتصادي، تمكنت من إحراز نجاحات مذهلة. وتتمتع أعمالها بتأييد واسع النطاق من البلدان والشعوب الأفريقية؛ فهذه الأعمال تشهد على الرغبة القوية لدى البلدان الأفريقية في توحيد قواها سعيا إلى الاعتماد على الذات والتجديد. وعلى المجتمع الدولي ألا يدخر جهدا في دعم هذه المساعي التي تبذلها البلدان الأفريقية. وفي هذا الصدد، ندعو المجتمع الدولي أن يزيد من دعمه للمنظمات الإقليمية وتعاونه معها في مجال منع الصراع وتسويته، وأن يوفر المساعدة اللازمة، نقدا وعينا ودون شروط، لآليات الأمن وحفظ السلام في أفريقيا.

خامسا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات ملموسة وهادفة لمساعدة البلدان الأفريقية في جهودها الإنمائية. إن أفريقيا تدخل الآن فترة تاريخية جديدة تتسم بالرغبة في السلام والسعي إلى تحقيق النمو والتقدم، وهي تحتاج الآن، أكثر من أي وقت مضى إلى دعم المجتمع الدولي ومساعدته. وندعو كل البلدان في العالم، وخاصة البلدان المتقدمة النمو، إلى مساعدة أفريقيا بالوفاء بالتزاماتها بتوفير المعونة الإنمائية الرسمية وتخفيض عبء ديون البلدان الأفريقية وسحب بعض حواجزها التجارية. وفضلا عن ذلك، ينبغي لوكالات الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز أن تضطلع جميعا بأدوار أكثر نشاطا. ونعتقد أن التقرير المرحلي للأمين العام ينبغي ألا يؤخذ على أنه إشارة لإنهاء تنفيذ توصياته. بل إنه، على النقيض من ذلك، يأذن ببداية طريق طويل يتعين على المجتمع الدولي أن يقطعه.

دأبت الصين دائما على إعطاء أولوية عليا لقضايا أفريقيا، وأيدت أفريقيا ولها علاقات ودية وتعاون وثيق مع عدد كبير من البلدان الأفريقية. وتشعر الصين بالارتياح لرؤية التطورات الإيجابية التي حدثت في السنوات الأخيرة على القارة الأفريقية ويزعجها الفوضى المستمرة والصراعات. ونحن نشعر بقلق شديد إزاء الدمار الذي لحق ببلدان أفريقية وبمعاناة الشعوب الأفريقية في الصراعات ونتعاطف معها. ونناشد الأطراف المتصارعة في أفريقيا وضع المصلحة الأساسية لبلدانها وشعوبها فوق أي شيء آخر، والعمل على حل منازعاتهم وتسوية صراعاتهم عن طريق المفاوضات السلمية والوسائل السياسية الأخرى في روح الوحدة الأفريقية حتى يمكن جلب السلام والاستقرار الى القارة الأفريقية بسرعة.

وتؤيد الصين على الدوام المطالبات المشروعة والمقترحات المعقولة للبلدان الأفريقية، وكذلك جهودها للمحافظة على الاستقرار السياسي والنهوض بالنمو الاقتصادي. لقد شاركنا بنشاط في مناقشات مجلس الأمن بشأن مسألة أفريقيا وضغطنا من أجل تسوية القضايا الساخنة. ودأبنا على تأييد بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا وشاركنا في بعضها. وفي الوقت نفسه نحن ملتزمون بتعزيز تعاوننا الاقتصادي وعلاقاتنا التجارية مع البلدان الأفريقية وقدمنا شتى أنواع المساعدة الى البلدان الأفريقية بدون إلحاق أي شروط بها. وفي عالم دائم التغير فإننا على استعداد للعمل سويا مع البلدان الأفريقية للبحث عن طرق ومجالات جديدة للتعاون بما يمكن من حقن حيوية جديدة في علاقاتنا الودية.

أفريقيا قارة الأمل. ونحن نؤمن بشدة بأنه إذا قامت البلدان الأفريقية ببذل جهودها وقام المجتمع الدولي بتقديم المساعدات اللازمة فإن هذه القارة سوف ترى بالتأكيد إدراكا نهائيا للسلام والاستقرار والتنمية الدائمة. ونحن نأمل في أن يعمل المجتمع الدولي والشعب الأفريقي في تناسق ويتمسك بالفرص ويواجه التحديات ويسعى يدا بيد نحو المستقبل المشرق لأفريقيا في الألفية الجديدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الصين على كلمته الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة وإليّ.

وسأدلي الآن ببيان بصفتي رئيسا لوزراء هولندا.

أتفق كثيرا مع ما قاله هذا الصباح الأمين العام وأيضا الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية أنه من الأهمية بمكان تسليط الضوء على التطورات الإيجابية التي تحدث في أفريقيا. ويحيل المشاكل الكثيرة التي تواجه أفريقيا اليوم الى أن تكون موضوعا للعناوين الرئيسية للصحف، على الرغم من أنه يتم في الغالب إهمال الوعود الخاصة بالقارة. ونحن نحذر من التشاؤم الأفريقي شأننا

في ذلك شأن الأمين العام. وهذا هو السبب في أننا دعونا اليوم الى هذه المناقشة.

ولا تزال البلدان الأفريقية تتصارع الحروب وعدم الاستقرار ونقص التنمية. وهذه القضايا أساسية جدا لدرجة أن طريقة مواجهتنا لهذه التحديات - التي يجب أن نواجهها - سوف تؤثر ليس فقط في أرواح ومستقبل ملايين الأفارقة وإنما أيضا في موثوقية الأمم المتحدة، لسنوات كثيرة قادمة.

ويتطلب منع وحسم الصراعات الأفريقية الانتباه الذي لا يتقلص والانشغال القوي والدعم الثابت والدائم للمجتمع الدولي ككل ولهذا المجلس.

وقام مجلس الأمن مؤخرا بجهد جماعي ضروري وقوي لإعادة السلام والاستقرار الى تيمور الشرقية، موزعا سلسلة من أدوات الضغط والتأثير التي استخدمت بقدر ضئيل في الماضي. وهناك حاجة الى تصميم مماثل لحسم المنازعات المعقدة في أفريقيا وإنهاء أسبابها. وتدعو كثير من هذه الأسباب الى جهود مضنية وطويلة الأجل تواجه نقص التنمية والمشاكل الهيكلية المرتبطة بها في القارة. ومن الملح بنفس القدر بالنسبة لنا أن نعطي إجابة موثوق فيها لمسائل مثل تدفقات الأسلحة وسلوك ملوك الحروب الذي يتسم بالإهمال وعدم السيطرة.

وهناك مخاطرة بأن تصبح المنازعات المميتة في أفريقيا، مثل النزاع بين إثيوبيا وأريتريا أو الكارثة الإنسانية الرهينة التي تظهر في أنغولا، حروبا منسية. ومن الضروري معالجة هذا الخلل وتركيز انتباهنا السياسي على هذه الحروب وضحاياها الذين يصعب تعدادهم أيضا.

وأفريقيا واحدة من المناطق التي تحظى بأولوية عليا في سياسة هولندا الخارجية بما في ذلك سياستنا الإنمائية. ويعكس رأينا في الأسباب الجذرية للصراعات وتشجيع التنمية المستدامة بدقة تقرير الأمين العام بشأن هذا الموضوع.

ويمكن تلخيص مقترحاتنا باستراتيجية مشتركة في كلمات قليلة: أولا - تشجيع وتأييد التطورات الإيجابية في أفريقيا بطريقة متوافقة؛ وثانيا - وضع التركيز على الأماكن التي يمكن أن تؤثر فيها؛ وثالثا - معالجة الأسباب الكامنة لعدم الاستقرار وانخفاض التنمية. ويعني هذا بالنسبة لبلدي مساعدة الجهود الأفريقية في منع المنازعات وتعزيز قدرات حفظ السلام عن طريق المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ويعني هذا إيلاء دعم قوي للنهج المتكامل نحو الصراعات وتهديدات السلام على نحو ما يدعو إليه تقرير الأمين العام. ويعني هذا تعزيز الروابط مع البلدان الأفريقية التي هي قوة للاستقرار على القارة. كما يعني تركيز علاقات المساعدة الثنائية على البلدان ذات السياسات الاقتصادية والاجتماعية السليمة والحكم الصالح.

وهذا هو السبب في أننا، في بلدي، نستهدف توجيه ما لا يقل عن ٥٠ في المائة من مساعدتنا الإنمائية الى أفريقيا، والسبب وراء الإعفاء من الديون بالنسبة للبلدان الأفريقية في مقدمة جدول أعمالنا. وتوجه سياستنا المشاركة الإنسانية والشعور بالعدالة. وستواصل هولندا تقديم معلومات الطوارئ الى ضحايا الصراع. ونعد بألا تكون جهودنا لإعادة بناء البلقان، التي تمثل أهمية كبرى للسلام الدائم والاستقرار على قارتنا الأوروبية، على حساب دعمنا لأفريقيا.

وينبغي أن تكون القاعدة الأساسية هي المحافظة على السلم عن طريق قوات الأمم المتحدة ويمول من ميزانية الأمم المتحدة لحفظ السلم. ومن سوء الطالع أننا نُرغم في أحيان كثيرة على الدخول في مواقف تتقلص فيها جهود حفظ السلام بسبب نقص الأموال. ونتيجة لذلك يتوجب تصميم إنشاءات معقدة لخدمة قضية السلام والأمن الدوليين.

وكان من المتعين منذ زمن طويل إيلاء تفكير جديد وخلاق بالنسبة لهذه القضايا. وينبغي أن ندعم بقوة الجهود الأفريقية لمنع المنازعات ولحفظ السلام. ودعوني اقترح بعض الاختيارات. الأول أن أحد الأفكار التي يروج لها الآن ترمي الى ربط مدى الإعفاء من الديون بالمشاركة الأفريقية في عمليات حفظ السلام في القارة. وأعتقد أنه يمكن التوسع في هذه الفكرة. وثانيا، عندما تتعهد دولة أفريقية بالاشتراك في جهد إقليمي لحفظ السلام ينبغي النظر في تشجيع تقديم المساعدة لذلك البلد. وثالثا، ينبغي أن نلقي نظرة خلاقة على إيجاد طرق جديدة لتعزيز المساعدة التي نقدمها لدفع الدبلوماسية الوقائية.

وأعتقد أن هذه الأفكار وما يماثلها تستحق المزيد من الدراسة كجزء من المتابعة لتوصيات الأمن العام وكجزء من جهدنا الجماعي والتزامنا بالوقوف الى جانب أفريقيا في الألفية الجديدة.

وأستأنف الآن عملي بوصفي رئيسا للمجلس.

المتكلم التالي هو وزير خارجية أوكرانيا معالي السيد بوريس تاراسيوك. وأدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد تاراسيوك (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): تقدر أوكرانيا وتؤيد المبادرة الهولندية بتنظيم هذه المناقشة الصريحة والجادة التي تحتاج إليها بشدة الدول الأفريقية ومجلس الأمن ذاته. ودعوني أعرب أيضا عن الامتنان للأمين العام على تقديمه لهذا الموضوع ذي الأهمية الأساسية للأمم المتحدة.

لقد بينت المناقشات في الجمعية العامة بوضوح التحديات الكبرى والمظالم التي تتعرض لها البشرية والتي أصبحت، للأسف، بالغة الضخامة، ومعظمها في أفريقيا. إن الفقر المدقع، ونقص التنمية القابلة للاستدامة، والمجاعة، ونقص الرعاية الطبية هي الأسباب الدفينة للعديد من الصراعات المسلحة التي اجتاحت القارة، بينما الانكماش الاقتصادي وعدم كفاية الحماية للقيم الديمقراطية يولدان عدم الاستقرار السياسي الداخلي والحركات الانفصالية التمردية والإرهاب ومعاناة الملايين من البشر.

لذلك، ينبغي للأمم المتحدة، لكونها أسمى منظمة عالمية مخصصة لتعزيز السلم والأمن العالميين، وعلى وجه الخصوص مجلس الأمن، أن تولي اهتماما أوليا لهذه القارة الأكثر ضعفا. وفي هذا الصدد، يعتقد وفدي أن ذلك النوع من الاستجابة الذي قدمه مجلس الأمن حتى الآن لاحتياجات القارة الأفريقية الحقيقية ينبغي تقويته وزيادة ممارسته بأقصى قدر من المثابرة والاتساق. إن مسؤوليتنا المشتركة هي تحقيق السلم والرفاه والتنمية القابلة للاستدامة لهذه المنطقة الواسعة.

وأوكرانيا، باعتبارها عضوا مؤسسا للأمم المتحدة، لا تزال تتابع باستمرار وعن كثب التطورات في القارة الأفريقية وقد أيدت سعي شعوب أفريقيا إلى الاستقلال. ولنا سجل مشرف بتقديم هذا التأييد في اللجنة الرابعة للجمعية العامة، التي كانت تسمى من قبل لجنة إنهاء الاستعمار. وكانت أوكرانيا أيضا عضوا نشطا جدا في اللجنة السياسية الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، وأسهمت في القضاء على تلك الظاهرة المخزية. وقد أعطتنا تلك الخبرة تفهما أفضل للأسباب الجذرية للمشاكل القائمة، وأيضا لتعقد حلها.

بالإضافة إلى هذا فإن أوكرانيا، باعتبارها دولة استعادت استقلالها منذ ثماني سنوات فقط، تتفهم تفهما تاما مشاكل أفريقيا، وبالتالي كان عليها أن تبني دولتها الجديدة على وجه الخصوص بناء جديدا، وكان عليها أن تنشئ مؤسسات، وتدخل إصلاحات تشريعية واقتصادية، وتقوي هويتها الوطنية. لذلك، أود أن أتشاطر مع المجلس بعض الأفكار بشأن الإسهامات التي يمكننا جميعا أن نقدمها لجهود الدول الأفريقية للتغلب على تحدياتها.

أولا، ينبغي أن نعزز التنمية الاقتصادية المتقدمة للمنطقة، سواء على المستوى الثنائي أو عن طريق جهود دولية متضافرة. وقد احتفظت أوكرانيا طوال عقود بروابط تقليدية وثيقة مع البلدان الأفريقية. لقد تخرج عشرات الآلاف من المتخصصين الأفارقة بشهادات علمية عالية في أوكرانيا. وأميال من طرق السكك الحديدية، والطرق السريعة وخطوط الأنابيب، وأيضا محطات القوى والمجمعات الصناعية أنشأها أوكرانيون في العديد من بلدان القارة الأفريقية. وبعد فترة توقف سببتها الفترة الانتقالية التي مررنا بها، نحاول الآن إحياء وتوسيع هذه الروابط القديمة لتقديم إسهامنا في النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي، والإبقاء على اتصال باحتياجات وتطلعات الأفارقة. وكان هذا هو السبب الرئيسي في مشاركة أوكرانيا، لأول مرة، في مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية، الذي عقد في تموز/يوليه في الجزائر، وقد ترأست الوفد الأوكراني. وإنني أشعر بامتنان عميق لحكومة الجزائر لدعوتها الكريمة.

ثانيا، يمكننا أن نرى أن العديد من الصراعات الراهنة في أفريقيا تسببها الانفصالية العسكرية أو التوترات بين الأعراق المختلفة أو التعصب، أو أنها تبدأها لجماعات متمردة تلجأ إلى القوة العسكرية لتحقيق غاياتها الشريرة. وفي هذا السياق، إذ تتمسك أوكرانيا بمبدأ السلامة الإقليمية للدول داخل حدودها المعترف بها، تدين إدانة قطعية أية أعمال عنف يقوم بها متمردون ضد السكان وضد حكومات شرعية.

لقد اكتسبنا خبرة في كيفية التصدي لهذه المشاكل، سواء على الصعيد الداخلي أو في العلاقات الدولية. ولأوكرانيا خبرة في تسوية التوترات بين الأعراق المختلفة وتعزيز التسامح تجاه الأقليات الوطنية. وهناك مثال على هذا هو الحل الناجح للمسائل الحساسة للغاية التي ينطوي عليها إرجاع وإعادة توطين واستضافة مئات الآلاف من التتر من شبه جزيرة القرم، الذين

يتمتعون بكامل حقوق مجتمعنا الديمقراطي ويعيشون في سلام جنبا لجنب مع الشعوب الأخرى في أوكرانيا متعددة الأعراق.

علاوة على هذا، تسهم أوكرانيا إسهاما ملموسا في حل المشاكل الأمنية المعقدة في البلدان المجاورة لها، فهي كافلة للسلام في ترانديستريا بمولدوفا: ومعززة نشطة للتسوية السلمية في أبخازيا، بجورجيا، وناغورني كاراباخ في أذربيجان: ومفاوضة ومتبنية لمبادرات سلمية منذ بداية صراع كوسوفو.

إن خبرتنا في الوساطة السياسية وأنشطة حفظ السلام يمكن أن تفيد الدول الأفريقية، وبخاصة بالنظر إلى المناقشة المستمرة بشأن عمليات حفظ سلام تأذن بها الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي سيراليون. وهذه العلامات الأولى للاهتمام المتزايد الذي يبديه مجلس الأمن بمشاكل أفريقيا لن تكون هامة لعمليتي لوساكا ولومي فحسب، وإنما يمكن أن تكون لها أهمية كبرى بالنسبة للقارة الأفريقية كلها.

وفي هذا الصدد، لا بد من التركيز بشكل خاص على تعاون أوثق تقيمه الأمم المتحدة مع منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية. وهذا كله سيوفر دليلا واضحا على ما إذا كان "أعراض مرض الشعور بالإرهاق من مشاكل أفريقيا" السيء السمعة و "التشاؤم الأفريقي" قد حل محلهما في آخر الأمر "حماس أفريقي".

ثالثا، هناك صراعات كثيرة في أفريقيا تسبب تفاقمها مبيعات السلاح ونشاط المرتزقة. وقد كانت أوكرانيا من بين الدول التي بادرت في ١٩٨٩ بصياغة واعتماد الاتفاقية الدولية لمكافحة تجنيد واستعمال وتمويل وتدريب المرتزقة، وهي تمتثل بحسن نية لالتزاماتها. ويتضمن التشريع الأوكراني عقوبات جنائية شديدة على ارتكاب تلك الأنشطة، التي تعاقب بالسجن حتى ١٢ عاما.

ومن بين المشاكل الحادة التي يشار إليها غالبا ضرورة تعزيز حالة حظر الأسلحة ومكافحة تدفقات الأسلحة غير المشروعة في أفريقيا. وأوكرانيا تثني على اهتمام مجلس الأمن المتزايد بهذه المشاكل، وهي مستعدة للتعاون تعاونا تاما في هذا المجال. ونحن نشعر بقلق بالغ إزاء انتهاكات نظم الجزاءات التي فرضها المجلس لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة. وتلك الحوادث تدل على أن الأنظمة الدولية في تلك المناطق تنتهك انتهاكا خطيرا.

لا تزال أوكرانيا تتبع بدقة سياسة بيع الأسلحة والمعدات العسكرية إلى الحكومات الشرعية أو إلى شركات مصرح لها من قبل تلك الحكومات. وقد أنشأنا نظام رقابة فعالة موثوق بها على صادرات مبيعات الأسلحة ونتخذ الآن تدابير أخرى لإحكامه. وفي الوقت نفسه، تشير الممارسة العالمية الآن إلى أنه أيا كانت قوة تدابير الرقابة التي يمكن أن تضعها دولة ذات سيادة على الصادرات، فإنها لا يمكن أن تكفل ضمانا كاملا ضد الانتهاكات التي ترتكبها بعد ذلك أطراف ثالثة. لذلك، تقترح أوكرانيا أن يعقد دون تأخير اجتماع دولي، تحت رعاية الأمم المتحدة، لخبراء من البلدان المنتجة الكبرى للأسلحة. والغرض من ذلك الاجتماع هو وضع تدابير فعالة لمنع إعادة بيع أسلحة إلى أطراف ثالثة والقضاء على الفجوات في الصكوك الدولية ذات الصلة.

والسلطات المختصة في أوكرانيا لديها معلومات هامة عن الاتجار غير المشروع بالأسلحة في بعض البلدان، وستكون على استعداد لتشاطرها مع مجلس الأمن، وأيضا مع حكومات الدول المعنية. ويمكن لخبراء أوكرانيين أن يساهموا في عمل فريق تحضيري لوضع جدول الأعمال والإجراءات لذلك الاجتماع للخبراء.

إنني أشارك تماما في الكلمات التي قالها زميلي الهولندي بأن أفريقيا ليست فقط أرض متاعب، ولكنها أرض سعادة أيضا؛ ليست قارة كوارث، وإنما قارة أمل أيضا. وأود أن أؤكد للمجلس أن أوكرانيا كانت مع أفريقيا في فجر تحررها، وستكون معها في تحدياتها الحالية، لتساعدها على أن تعيش وتصبح مزدهرة في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر وزير خارجية أوكرانيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى حكومتي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أخبر المجلس بأنني تلقيت رسالتين من ممثلي جزر القمر وغانا يطلبان فيهما دعوتهما إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذين الممثلين إلى المشاركة في المناقشة، دون الحق في التصويت وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد عبود (جزر القمر) والسيد غبيهو (غانا) المقعدين المخصصين لهما إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي هو نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية في جمهورية اليمن، معالي السيد عبد القادر باجمال. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد باجمال (اليمن) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، إنه لشرف رفيع لي أن أحظى بهذه الفرصة السانحة للتحدث في هذه الجلسة الخاصة بمجلس الأمن الدولي والمكرسة لموضوعات تعزيز قدرة أفريقيا على تخطي حالة عدم الاستقرار، وزيادة فرص السلام وتحقيقه في الواقع العملي.

إن رئاستكم لهذه الجلسة تزيدني سعادة كون بلدكم هولندا الصديقة تربطها باليمن علاقات حميمة ووثيقة. وإن دافع الجمهورية اليمنية للمشاركة في هذه المداولات مبني على خلفية العلاقات اليمنية الأفريقية ذات البُعد التاريخي والجغرافي والإنساني والاقتصادي والثقافي والاجتماعي، وعلى وجه الخصوص مع جيرتنا في شرق وأواسط وجنوب أفريقيا، وبذلك فإن اليمن تعتبر شريكا أصيلا في كل جوانب العملية التاريخية التي تمر بها هذه البلدان إذ تتأثر سلبا وإيجابا بكل التطورات والتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها.

إن سواحل الجمهورية اليمنية تمتد على طول أكثر من (٥٠٠ ٢) كيلومتر على البحر الأحمر وتضم المنطقة البحرية لليمن ما لا يقل عن (١٣٣) جزيرة أكثرها قربا إلى الشاطئ الأفريقي الجزر الواقعة في خليج عدن والتي لا تزيد المسافة بينها وبين الشاطئ المقابل (٢٢) كيلومترا تقريبا. ولهذا أصبحت السواحل اليمنية والأفريقية المتقابلة بالبداهة تمثل وحدة جوار وتكامل إقليمي فرضته طبيعة الحياة وعوامل التاريخ والجغرافيا رغم فقدان هذه العلاقة لإطاراتها السياسية والاقتصادية إقليميا.

لقد بذلت القيادة السياسية اليمنية جهودا مكثفة وتم التعاون مع عدد من البلدان والفعاليات الإقليمية والدولية من أجل إيجاد حلول للأوضاع المتردية في القرن الأفريقي وشرق ووسط أفريقيا. إذ يزداد المشهد المأسوي سوءا يوما بعد يوم على مسرح الحياة الأفريقية التي تمزقها الحروب بين الدول والأعراق والعشائر المتناحرة. وإننا في اليمن نواجه كل يوم آثار هذه الصراعات حيث تستقبل شواطئ البلاد آلاف الفارين من أتون هذه الحروب ونيران الفتن وبشاعة حالات الفوضى بحثا عن اللجوء إلى أماكن آمنة فلا يجدون أمامهم إلا عبر اليمن ملاذا من هذا الجحيم المتواصل.

إن الأعباء الواقعة على الشعب والدولة اليمنية لكبيرة جدا. فالاقتصاد اليمني الضعيف لا يتحمل هذه الأعباء المتزايدة. وتكبر المأساة أكثر فأكثر عندما لا تلوح في الأفق حتى الآن أية بارقة أمل في إحلال السلام في بعض المناطق واستقرار الأوضاع فيها وخصوصا على أرض الصومال.

ومن المؤسف أنه لم يعد خافيا على أحد تلك التعقيدات الكبيرة التي تطرحها قضية التدخلات الخارجية الصارخة. إذ أصبحت القضية اليوم في هذه البلدان مزيدا من التمزق السياسي والاجتماعي وانهيار المؤسسات وتخلف الاقتصاد والبيئة وضياع حقوق الإنسان، وشيوع العلاقات العدائية والمسمومة وبصورة بشعة للغاية، وبفعل التفاعلات المثيرة التي تخلقها رغبات السيطرة لبعض الدول والجماعات على بعضها الآخر.

إن حكومة الجمهورية اليمنية تدعو مجلس الأمن الدولي أن يتولى إنقاذ الموقف الذي لم يعد السكوت عنه ممكنا وأن يدعم الجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية وتوسيع نطاق المشاركة في إيجاد الحلول الممكنة التي تحفظ للبلدان سيادتها وللشعوب وحدتها وسلامها الاجتماعي والتخفيف المستمر من الآثار الضارة بالإنسان والبيئة التي تنعكس في حالات الجوع والفقر وانتشار الأوبئة وازدياد أعداد المشردين والمضطهدين والعمل على إزالة جميع الأسباب لإيقاف استمرار هذه الأوضاع التي تمثل وصمة عار في جبين الإنسانية.

إن اليمن رغم ما تعانيه من آثار سلبية وما تتحمله من مشكلات اقتصادية وبيئية لعلى استعداد تام لبذل الجهود والمشاركة مع الفعاليات الدولية والإقليمية والقوى المحلية المؤثرة والفاعلة من أجل إقرار السلام في منطقة القرن الأفريقي وشرق أفريقيا. وهي تدعو في نفس الوقت المجتمع الدولي إلى مساعدتها فيما تعانيه من

أعباء تقع على كاهل اقتصادها ومواردها المتاحة وصحة البيئة البشرية والطبيعية فيها.

ونؤكد بأن الأمر سيكون أكثر خطرا في حال استمرار الأوضاع على ما هي عليه بالنسبة لحفظ السلام وأمان الملاحة الدولية والإقليمية والتلوث البيئي، وبالتالي فإن أي أحد لا يستطيع الإنكار أن ترك الأوضاع في هذه المناطق لن يتسبب إلا في خلق كارثة شاملة وأوسع نطاقا وأبعد أثرا.

ولقد حلت الجمهورية اليمنية أزمة قضية حنيش الكبرى اليمنية مع جارتها الأفريقية، إريتريا بشكل سلمي وقانوني بالذهاب إلى التحكيم الدولي. وذلك شعورا من اليمن أن السلام لا يتحقق إلا بترسيخ الشرعية الدولية واحترام قيم ومبادئ الشعوب المتحضرة، وذلك كمساهمة لائقة منها في قضية السلام والاستقرار في المنطقة. وهي مسؤولية كبيرة لا بد أن يقدرها الجميع ويجعل منها نموذجا يحتذى. وعلينا أن نتصور أن حربا قامت بين اليمن وجارتها إريتريا، فإن آثار هذه الحرب سوف تطال الإقليم كله، بل وستتأثر مصالح الأمم بسببها، خصوصا وأنه في كل ٤٥ دقيقة توجد باخرة تمر فيها أمام الجزيرة إما محملة بالوقود أو السواح أو البضاعة أو تقوم بنشاط لصيد السمك أو الأبحاث. وعليه فلنتصور الكارثة التي سوف تحدث برمتها، لو دارت الحرب في البحر الأحمر على ذلك النحو المتصور. ولكننا أردنا أن نكون حكيمين في هذه المسألة.

لذا فإن علينا أن نتعلم من بعضنا بعضا، وأن نستفيد من الدروس في هذه الحالة التي ينبغي فيها أن نسيد العقل فيها والمنطق وأن نسيد السلام من أجل البشرية جمعاء.

ومرة أخرى نجدد ثقتنا بمجلس الأمن الدولي الذي نتطلع لأن يقوم بدور واسع ومتعدد وأكثر فعالية لمواجهة الأوضاع في أفريقيا ومساعدة بلدانها وشعوبها على تأمين السلام والاستقرار فيها، مدركين إدراكا تاما أنه من الضروري أن تعي جميع الفعاليات الأفريقية وأطراف القضية أن دورها الفاعل ومسؤوليتها الكبيرة تقع في مقدمة كل الجهود الدولية والإقليمية.

إننا نتمنى لهذه المداولات الجارية بشأن حفظ السلام في أفريقيا أن تحقق أهدافها المرجوة، وأن تتحول الأفكار المطروحة إلى وسائل عمل وآليات فاعلة صونا لحريات الشعوب الأفريقية وحقوقها الطبيعية وأمنها واستقرارها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في جمهورية اليمن على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة.

المتكلم التالي المدرج اسمه في قائمتي هو وزير الخارجية في استراليا، الأونرابل ألكسندر داونر. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد داونر (استراليا) (تكلم بالانكليزية): يسرني جدا أن تتاح لي الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن اليوم بشأن المسألة الهامة عن أفريقيا. إن الروابط الأفريقية/الاسترالية تعود إلى زمن بعيد. واتصالنا بأفريقيا يمتد أقله إلى عام ١٧٩٠ عندما قامت كيب تاون خلال السنوات الأولى من الاستيطان الأوروبي في جنوب الويلز الجديدة بإمداد سيدني بشحنات من الطحين والشعير التي أنقذت المستعمرة الفتية من المجاعة. وتقول الأسطورة إن مصدر العديد من أشجار الأوكاليبتوس التي تنمو الآن في الجنوب الأفريقي يمكن رده إلى بذور كانت موجودة في التربة التي استعملتها سفن الاستعمار تلك كثقل للموازنة.

إن علاقاتنا المعاصرة ترتكز على روابط قائمة مع العديد من الدول الأفريقية عن طريق رابطة الدول المستقلة، وعن طريق روابط مباشرة بين شعبينا، مثلما يتضح بوجود مجموعات أفريقية يتزايد عددها تزايدا كبيرا في استراليا، وعن طريق تنامي العلاقات الاقتصادية والعلاقات بين حكومتينا.

لقد خاطبت يوم الاثنين دورة الأمم المتحدة الاستثنائية المتعلقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية، مؤكدا روابط استراليا مع منطقتنا وهي منطقة آسيا - المحيط الهادئ. إن أولويات سياستنا الخارجية تكمن هناك بوضوح. بيد أن هذا لا يعني أن ليس لدينا آفاق عالمية وأننا لا نسلم بحقيقة أن علاقتنا بأفريقيا يمكن أن تنمو نموا حقيقيا.

إن علاقاتنا مع بلدان أفريقيا تبين دائما التزامنا القوي بمبادئ إنهاء الاستعمار وتقرير المصير والديمقراطية، فضلا عن التزامنا الثابت بالكفاح ضد الفصل العنصري. ولقد كان هذا الالتزام مدعوما بتطبيق

الجزاءات ودفع المجتمع الاسترالي ثمنا له. والجنود الاستراليون يشاركون في العديد من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وغيرها من عمليات حفظ السلام الدولية في أفريقيا، بما في ذلك مؤخرا جدا الصحراء الغربية، والصومال، ورواندا. ونحن نساعد على إنقاذ أفريقيا من آفة الألغام الأرضية. وإننا نؤيد عملية السلام المعززة في أنغولا والجهود التي تبذلها لجنة الجزاءات برئاسة السفير روبرت فاولر من أجل تعزيز الجزاءات ضد ثوار الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال الكامل لأنغولا. ونحن نؤيد ونشجع مبادرة السلام الإقليمية الراهنة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبين إثيوبيا وإريتريا.

وهذه أمثلة عملية على عمل الأفارقة معا من أجل وضع حلول لمشاكل أفريقيا. واستراليا ستواصل دعم وتشجيع هذه الجهود الإقليمية، تماما مثلما نبين استعدادنا للاسهام في الحلول الإقليمية في منطقتنا، وهي منطقة آسيا - المحيط الهادئ.

ويسكن في القارة الأفريقية حوالي ٧٠٠ مليون نسمة - أي جزء كبير من البشر. وإذا أخفقت أفريقيا، أكان ذلك في المجالات الصحية أو القضاء على المجاعة أو البيئة أو تحقيق السلام أو الحكم الرشيد، فإن العالم بأسره سيعاني من ذلك.

ولدى استراليا برنامج متواضع ولكنه وضع بعناية يتعلق بأفريقيا وهو حافظ على معدل زاد على ٨٠ مليون دولار استرالي سنويا طوال السنوات الخمس الماضية. ونحن نساعد البلدان الأفريقية على صعيد عملي بتقديم المساعدة لها في مجالات الصحة والرياضة والتعليم بما في ذلك تقديم منح مدرسية ووضع برامج إنمائية ريفية. وبرامج الحكم الرشيد - وهذه تتضمن أكثر من رصد الانتخابات - تشكل أيضا عنصرا هاما في ميزانيتنا للمساعدة.

وتدرك استراليا أيضا الأهمية التي تعلقها العديد من البلدان الأفريقية على مسألة إغاثة عبء الديون. فحكومتنا تؤيد مبدأ توفير المساعدات السريعة والواسعة النطاق والعميقة لتخفيف عبء الديون في البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، الأمر الذي يرتبط بأهداف خفض مستوى الفقر والتنمية المستدامة والحكم الرشيد. ولقد أعلنت استراليا في الاجتماعات التي عقدها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في واشنطن قبل أيام في أيلول/سبتمبر أن استراليا ستوفر مبلغ ٣٥ مليون دولار استرالي لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وهذا المبلغ يزيد على ضعف تعهدنا الحالي.

إننا واقعيون حيال آثار هذه المبادرة. فنحن لا نؤيد المساعدة في تخفيف عبء الديون بلا شروط، الأمر الذي قد يعطي عذرا للحكومات بعدم متابعة السياسات التي تعزز النمو الاقتصادي المستدام وتخفف من حدة الفقر. وتخفيف عبء الديون غير المشروط يمكن أيضا أن يشجع على تكديس المزيد من الديون أو أن يثني الدائنين عن توفير المساعدة في المستقبل. ومن الأهمية بمكان أن نعمل من أجل إيجاد حل دائم ومستدام لهذه المشكلة. وإذا أريد لتخفيف عبء الديون أن يكون فعالا حقا، فيجب أن يكون جزءا من عملية الإدارة الاقتصادية السليمة.

إن مصالح استراليا اتخذت في السنوات القليلة الماضية بعدا جديدا مع بروز أفريقيا بوصفها سوقا هامة للتجارة الاسترالية. ففي السنوات الخمس الماضية، زادت صادراتنا حوالي ١٤٠ في المائة إلى ٢,٢ بليون دولار - أكثر من صادراتنا إلى أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية مجتمعة. ومستورداتنا من أفريقيا تضاعفت أيضا في الفترة نفسها تقريبا. وإن الجزء الكبير من هذا النمو التجاري مرده إلى فتح أسواق في جنوب أفريقيا بعد التخلي عن الفصل العنصري وتحرير العديد من الاقتصادات الأفريقية.

ولقد بدأ الاستراليون أيضا الاستثمار في أفريقيا - بخلاف الاتجاه العام المتمثل في تراجع الاستثمار المباشر الأجنبي في أفريقيا. ونقدر أن الاستثمار الاسترالي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يبلغ حاليا قرابة ٢,٦ بليون دولار استرالي. ويرتبط العديد من هذا بمشاريع التعدين الاسترالية، لا سيما في بلدان مثل تنزانيا وغانا حيث شركات التعدين الاسترالية تضطلع بدور قيادي في إعادة تنشيط صناعة التعدين.

لقد تكلمت اليوم عن علاقات استراليا بأفريقيا. وبتوفر الحماس والقدرة على الاحتمال وحسن النية بين الاستراليين والأفارقة، فإنني أعلم أنه لا يمكن أن نقصر في بناء علاقات أقوى وأكثر إنتاجية بين بلدينا في المستقبل. وتقف استراليا على أهبة الاستعداد لمساعدة دول أفريقيا على التصدي لتحديات القرن المقبل، تماما مثلما مددنا يدنا إليها في الماضي. ولكن يجب أن ندرك جميعا أن أهم عمل هو العمل الذي تقوم به شعوب أفريقيا أنفسها. وفي ذلك الصدد، وبالرغم من أن المشاكل

التي لا يزال يتعين التغلب عليها كبيرة، هناك سبب للتفاؤل.

وفي العقد الماضي، شهدنا نهاية الفصل العنصري؛ وشهدنا خطوات كبرى في الحفاظ على البيئة وحمايتها، على صعيد محلي وإقليمي؛ وشهدنا بداية الهجوم الأساسي على المجاعة والفقر، وتنمية الاقتصادات المستدامة؛ وشهدنا المزيد من البلدان التي تلتزم بقضيتي الإصلاح والحكم الرشيد.

إن طريق التغيير والإصلاح هو الطريق الذي ما من بلد يجده سهلا، ولكنه الطريق الذي يجب أن نسلكه جميعا - لأن خلاف ذلك يعني الدعوة إلى الركود والتآكل في الأجل البعيد. وستكون هناك مصاعب أمام شعوب أفريقيا وهي تسلك هذا الطريق، بيد أن باستطاعتها أن تعتمد على دعم الشعب الاسترالي لها في رحلتها. لذلك أتطلع بثقة كبيرة نحو أفريقيا في مطلع الألفية الجديدة. ولتكن بداية جديدة لجميع الأفارقة حيث تستغل القدرة الكاملة للقارة القديمة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج اسمه في قائمتي هو وزير الخارجية والعلاقات الدولية في ملاوي، الأونرابل براون ج. مبينغجيرا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مبينغجيرا (ملاوي) (تكلم بالانكليزية): يسر ملاوي أيما سرور أن تشارك في هذه المناقشة تحت رئاستكم سيدي. إن اهتمام هولندا بأفريقيا ومشاركتها في المسائل الأفريقية معروفان وموثقان جيدا. ويسرنا إذن أنكم استطعتم أن تدعو إلى عقد هذه الجلسة لمناقشة الحالة في أفريقيا.

ونشعر أيضا بأشد الامتنان للأمين العام كوفي عنان على الإحاطة المفيدة التي قدمها بشأن الحالة في أفريقيا والتي تجيء في أعقاب الإحاطة الإعلامية التي قدمها الرئيس فردريك شيلوبا رئيس زامبيا في الأسبوع الماضي. ونتوجه بالشكر أيضا الى الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، سالم أحمد سالم، على البيان الملهم الذي أدلى به هذا الصباح.

لا شك أن الرسائل التي تأتي من هذه القارة القديمة رسائل هامة. فهي إعلانات عن تجدد الالتزام الأفريقي، ودلائل على التصميم والوعود بالعمل من أجل السلام والازدهار. وهي أصوات جاءت في الفترة الأخيرة من الجزائر ومن سِرت، وترددت أصداؤها في جميع أرجاء القارة. وهي دعوات نعتقد أنها ينبغي أن تؤخذ مأخذ الجد.

إلا أن السؤال الذي يثار دوما هو: ما الذي يمكن للمجتمع الدولي أن يفعله استجابة لنداء أفريقيا؟ وما الذي يمكن لمجلس الأمن أن يفعله، اتساقا مع مسؤولياته بموجب الميثاق، لمساعدة أفريقيا؟

إن تقرير الأمين العام الثاقب عن أفريقيا في العام الماضي كان دقيقا جدا في التوصيات التي قُدمت. وإننا نؤيد البيان الذي أدلت به آنئذ جنوب أفريقيا باسم بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. ويسرنا أن أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية ذات الصلة، بما فيها مجلس الأمن، كرست بعض الوقت والجهد لتحليل محتويات هذا التقرير الهام والاستجابة له.

ونظرا لأن مسائل لها هذا الطابع تستغرق بعض الوقت لكي تكتمل وتتبلور، فإن المسألة لا تزال قائمة فيما إذا كانت استجابة المجتمع الدولي تتناسب والنداء الى العمل بإلحاح، كما ورد في تقرير الأمين العام. والتقرير المرحلي للأمين العام، وإن كان متفائلا، يدلل بوضوح على أنه ينبغي الاضطلاع بعمل المزيد.

اليوم يعترف الجميع تقريبا بأن العالم قد مر منذ انتهاء الحرب الباردة بتغيرات خطيرة وهامة. فرياح التغيير التي اكتسحت العالم أذكت شعلة الأمل ببناء مستقبل أفضل. فتفتحت براعم الديمقراطيات، مع أن الكثير منها ما زال وليدا وهشا. وأخذت الدكتاتوريات العسكرية تفسح المجال أمام الحكومات المدنية.

ومع انتهاء الحرب الباردة برزت دعوات الى قيام نظام عالمي جديد. إلا أن معظم الذين يمتلكون القدرة على مساعدة أفريقيا وتمكينها من إجراء تغيير نحو الأفضل لا يرغبون في اتخاذ أي إجراء، ويزعمون أن مصالحهم الوطنية أو حماية مصالحهم الحيوية لا تسمح لهم القيام بذلك.

وكثيرا ما قمنا بغض الطرف، وأفسحنا المجال للأسلحة والماس والموارد المعدنية الأخرى لكي تباع من أجل حماية مصالحنا التجارية الحيوية وباسم حرية التجارة، مع أننا نعرف حق المعرفة أن هذه الأسلحة أو عائدات هذه المبيعات تستخدم في الصراع المسلح. ولقد كسرنا عمدا أنظمة الجزاءات.

وكثيرا ما استخدمنا المعونة والمساعدة التقنية لتحسيـــن مصالحنا. وإلا، كيف يفسر المرء ما أورده الأمين العام في تقريره من أن ٩٠ في المائة من مبلغ الـ ١٢ بليون دولار الذي ينفق سنويا على المساعدة ما زال ينفق على الخبرة الأجنبية؟ يمكننا بل ويجب علينا أن نفعل شيئا لتغيير ذلك، لأن من الواضح أن أفريقيا لا تأخذ ما يقال أنها تأخذه.

والنقطة التي نحاول أن نوضحها هي أنه ما دامت المصالح الوطنية أو المصالح الحيوية هي التي ترفدنا بالمعلومات وتوجه مشاركتنا في الشؤون الدولية، فإن فرص التغيير تبدو ضئيلة جدا. ويجب علينا أن نعيد من جديد تعريف "المصلحة الوطنية". فالمصلحة الوطنية يجب عليها بالضرورة أن تفسح المجال حيثما يوجد إجماع دولي على التصرف. ويجب عليها ألا تسد الطريق في وجه هذا الإجماع.

إن لم تكن المهمة سهلة، فإنها ينبغي ألا تكون صعبة بالنسبة لمجلس الأمن. وبموجب ميثاق هذه المنظمة تقع المسؤولية الأولى عن صون السلم والأمن الدوليين على عاتق مجلس الأمن. وهذه مسؤولية أناطتها بالمجلس جميع الدول الأعضاء. ولذا يجب على المجلس أن يعمل من أجل ترقية مصالح المجتمع الدولي برمته وليس مصالح بعض الدول الأعضاء في المجلس أو الجمعية العامة. إن الأمم المتحدة، وبخاصة مجلس الأمن، ينبغي بل ويجب ألا ينظر إليه على أنه لا يتحسس المشاكل والأزمات الأفريقية. فلا يسعه أن يسمح بانتشار هذا التصور.

وتشعر أفريقيا بالقلق لأن أزماتنا تحظى باهتمام متناقص أكثر فأكثر من مجتمع دولي يكرس اهتماما أكبر فأكبر لمناطق أخرى. وأثناء ذلك اختفت بلدان بأكملها في أفريقيا. فعلى سبيل المثال، لم تعد الصومال موجودة كبلد، وإلا لكانت ممثلة في هذه القاعة. ومع ذلك فإن المجتمع الدولي، وجميعنا نحن الأفارقة، وكذلك جميع الآخرين، نراقب ذلك.

إن لمجلس الأمن القدرة على التصرف بحزم وسرعة استجابة للأزمات في أفريقيا. وهناك العديد من البلدان في أفريقيا التي هي على استعداد لمد يد المساعدة. ولدينا الالتزام. ففي منطقة الجنوب الأفريقي، مثلا أعادت قوات الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي إرساء السلام في ليسوتو، وأعادت القوات التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ومبادرات السلام التي اضطلعت بها الجماعة الإنمائية بقيادة الرئيس شيلوبا إرساء السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وإننا ننتظر من مجلس الأمن أن يرسل القوات الضرورية للحفاظ على السلام في

ذلك البلد. إلا أن الوقت أساسي جدا؛ فالسلام هناك سلام هش. وإذا انتظرنا طويلا، لا يكون بوسعنا أن نتأكد مما قد يحدث لاحقا.

بلدي حريص على المشاركة بصورة أكبر في عمليات حفظ السلام. ونحن على استعداد لتقديم القوات خدمة للسلام. لقد شاركنا في مبادرة الاستجابة للأزمات الأفريقية، التي رعتها حكومة الولايات المتحدة، لأننا نريد تحديدا أن نكون قادرين على الاستجابة للأزمات الإنسانية وتحديات حفظ السلام بطريقة حسنة التوقيت. كذلك أوضحنا للأمانة العامة استعدادنا للدخول في نظام الترتيبات الاحتياطية. وفي الوقت نفسه، كنا أول من يدرك أن نيتنا على المشاركة في عمليات صون السلم لا يمكن أن تتحقق من دون مساعدة مالية ودعم سوقي. وسنواصل الاعتماد على المساعدة الخارجية لتحقيق ذلك. فليس لدينا أي بديل. وليس لدينا أي خيار. فالصناديق الاستئمانية للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية التي انشئت لتحسين حالة الاستعداد لمنع الصراع وحفظ السلام في أفريقيا يجب أن تتوفر لها الموارد المناسبة. ويمكن لمجلس الأمن أيضا أن يضطلع بدور هام في الدبلوماسية الوقائية وفي منع اندلاع الصراع. وإن إرسال رسالة واضحة وقاطعة، بل وفي الواقع العمل في مرحلة مبكرة في نزاع أو أزمة ما، يمكن أن يحدث تأثيرا كبيرا.

بعد سنوات عديدة من الحكم الدكتاتوري، أصبح بلدي الآن بلدا ديمقراطيا تحترم فيه وتعزز جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وضمن إطار القيود على مواردنا والمساعدة المالية من شركاء التنمية، سنحاول جهدنا بناء وتعزيز مؤسساتنا الديمقراطية. ومن أسف أن المهمة ليست سهلة. فالمناخ الدولي لم يكن مؤاتيا، خاصة بالنسبة لبلدان صغيرة مثل بلدي. فالفقر والتخلف يمثلان مصدرا للصعوبات الهائلة لشعبنا. وإننا نقدم هذا المثال فقط لدعم النقطة الأساسية وهي أن الديمقراطيات الناشئة ستظل هشة إذا لم يساعدها المجتمع الدولي في التغلب على مشاكلها الاقتصادية والمالية. ونحن أنفسنا اتبعنا جميع الوصفات التي وصفها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وطبقناها بحذافيرها، إلا أننا ما زلنا فقراء ومتخلفين كما كنا من قبل.

والتحدي الأكبر بالنسبة للمجتمع الدولي سيظل إقامة سلام دائم والنهوض بالنمو الاقتصادي في أفريقيا. ولا يمكن مواجهة هذا التحدي إلا بتجاوز مصالحنا الوطنية أو الحيوية. الشعوب الأفريقية بحاجة الى مساعدة هامة، مساعدة يكون محورها البشر. ولقد كان الأمين العام محقا جدا عندما أشار الى أن التزام المجتمع الدولي بأفريقيا سيقاس بالأفعال وليس بالإعلانات. وهذا تحد يجب علينا جميعا الارتقاء الى مستواه. ولهذا فقد ابتهجت كثيرا عندما سمعت الخطاب الثوري الذي أدلى به ممثل المملكة المتحدة في وقت سابق من هذا الصباح، بل ابتهجت حقا بالتضامن الذي عبرت عنه جميع الخطب التي استمعت إليها اليوم. وإنني أصلي وادعو أن تحظى أفريقيا الآن باهتمام وعمل متجدد.

وعندما تكتمل جميع أجزاء الصورة، وعندما تجسد بصورة ملموسة جميع الأجهزة الرئيسية استجاباتها لتقرير الأمين العام، آمل أن يؤدي ذلك الى تمتع أفريقيا وشعبها بالسلام والازدهار.

لقد وردت إشارات الى مسألة المراقبة على الأسلحة الصغيرة في أفريقيا. ونعتقد أن هذه المسألة ينبغي ألا تكون مشكلة رئيسية على الإطلاق، لأننا جميعا نعلم مصدر تلك الأسلحة الصغيرة.

وإذا كانت لدى من ينتجون الأسلحة الصغيرة الرغبة في مساعدة أفريقيا، فسيستطيعون ذلك. ولا معنى لمطالبتنا في أفريقيا باتخاذ إجراءات للتصدي لمسألة الأسلحة الصغيرة إذا كانت تلك الأسلحة تستمر في التدفق على أفريقيا يوميا. وقد رأينا الآن أن مواردنا في أفريقيا - وهي موارد في بلدان أنهكتها المعارك - تستخدم لأسباب خارجة عن إرادتنا. والعالم بأسره يغض الطرف بغرض السماح لأصحاب أعمال عديمي الضمير أن يتاجروا بالمعادن لقاء الأسلحة حتى نستمر نقاتل بعضنا بعضا. إن على الغرب -- أي البلدان المتقدمة - مسؤولية أخلاقية عن كفالة وجود ضوابط أشد صرامة على الأسلحة التي تتدفق على أفريقيا.

إن مرض متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) يفتك بأفريقيا كلها. ونرى أن الأفريقيين، في هذا الصدد أيضا، يعملون بجد، ويشجعون الناس في القارة على تغيير مواقفهم. ولكن، بالنسبة لمن يعانون من ذلك المرض بالفعل، لن يساعد شيء في تخفيف المشكلة سوى توفير الدواء الأرخص ثمنا لغالبية الناس. وفي الحالة الراهنة، فإن غالبية الأدوية المستخدمة لعلاج مرض الإيدز تفوق تكلفتها طاقة معظم الأفريقيين، وبالتالي سيستمر ذلك يمثل مشكلة كبرى.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر وزير الخارجية والتعاون الدولي في ملاوي على الكلمات الرقيقة التي خص بها الرئيس.

المتكلمة التالية على قائمتي هي معالي السيدة هيلدا جونسون، وزيرة التنمية الوطنية وحقوق الإنسان في النرويج. وأدعوها إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

السيدة جونسون (النرويج) (تكلمت بالانكليزية): إن النرويج تظل على التزامها الثابت بتحقيق السلام والتنمية في أفريقيا. ومن ثم ترحب الحكومة النرويجية بمبادرة عقد هذه الجلسة المفتوحة لمجلس الأمن. فهي تتيح لنا الفرصة لمناقشة الحالة الحيوية الأهمية في أفريقيا وتقييم التطورات التي طرأت منذ أن أصدر الأمين العام في السنة الماضية تقريره الموضوعي جدا عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها.

إن من الصعب وصف الحالة في القارة الأفريقية في مجموعها دون الوقوع في خطأ التعميم المفرط. ولكن بوسعنا القول بأن الحالة تتسم باتجاهين رئيسيين. من ناحية، نرى الصراعات القديمة وقد نشبت من جديد وصراعات جديدة تنشب في عشرات البلدان الأفريقية. وفي هذا الصدد، تردت الحالة. إلا أننا، في الوقت نفسه، نشهد أيضا استمرار عملية الأخذ بالديمقراطية، التي تتمثل في الانتقال من الحكم العسكري إلى الحكم المدني وإجراء انتخابات حرة ونزيهة واستمرار التحرير الاقتصادي والسياسي. وفي الميدان الاقتصادي، فإن التنمية الاقتصادية الكلية تمضي في بلدان كثيرة في الاتجاه السليم. وقد لاحظنا أن معدل النمو الاقتصادي السنوي خلال التسعينات قد زاد بالفعل في بلدان عديدة.

ويجب أن نعزز المكاسب التي تحققت حتى الآن ونمضي بها قدما. ويجب أن نكسر الحلقات المفرغة للعنف والتخلف التي تبدو في عدد كبير للغاية من البلدان الأفريقية. ونحن نتفق تماما مع الأمين العام على أن تعبئة الإرادة السياسية عامل رئيسي إذا أردنا أن نحقق ذلك - الإرادة السياسية من جانب المجتمع الدولي ومن جانب الدول الأفريقية ذاتها على حد سواء. وفي هذا الصدد، فإن المناقشة بشأن تسوية الصراعات وحفظ السلم في مؤتمر القمة الأخير لمنظمة الوحدة الأفريقية الذي عقد في الجزائر كانت هامة جدا. وقد ذكرنا ممثل نيجيريا في المناقشة العامة هنا في الأمم المتحدة بأن أعضاء منظمة الوحدة الأفريقية وافقوا في مؤتمر القمة على التمسك بقواعد الكياسة والأخلاقيات والمعايير الدنيا من اللياقة بين الحكومات الأفريقية وقياداتها. وكما قال الرئيس ثابو مبيكي رئيس جنوب أفريقيا، فإن صون الديمقراطية يقتضي

"أن يشعر المواطنون العاديون في كل بلد ديمقراطي بأنهم يتمتعون فعلا بالحق في تقرير مصيرهم". (A/54/PV.4)

ونحن نرحب بهذه الإعرابات القوية عن القيادة الإقليمية في إدارة الصراعات، ونتطلع إلى استمرار تعاوننا المثمر مع شركائنا الأفريقيين لزيادة القدرة على حفظ السلم وبناء الثقة. وثمة مثال على هذا التعاون هو برنامج التدريب من أجل السلم الذي تموله النرويج. ومنذ عام ١٩٩٥، فإن ما يزيد على ٣٠٠ من أفراد الشرطة المدنية ومن العسكريين شاركوا في دورات تدريبية نظمت في ١١ بلدا من الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. إضافة إلى ذلك، نظمت عدة حلقات دراسية في جنوب أفريقيا حضرها ما يقارب ٣٠٠ مشارك من منطقة الجماعة بأسرها.

والمبادرات الرامية إلى وقف الاستخدام غير المشروع للأسلحة الصغيرة وتكديسها المفرط أمر حاسم في مناقشة السلم والاستقرار في أفريقيا. وفي بعض البلدان، يلزم تقديم الدعم لإعادة تشكيل قطاع الأمن الوطني وتدريب الأفراد. والجهود الرامية إلى جمع الأسلحة الصغيرة وتدميرها بعد انتهاء الصراعات تستحق منا الدعم. والوقف الاختياري المتعلق بالأسلحة الصغيرة في عدد من بلدان غرب أفريقيا أمر مشجع جدا في هذا المجال. ونضم صوتنا إلى الأمين العام في حث جميع البلدان الأفريقية على الاشتراك في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية.

إن الألغام الأرضية تشكل عقبة خطيرة أخرى أمام إعادة التعمير بعد انتهاء الصراع. ونحث كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على توقيع اتفاقية أوتاوا والمصادقة عليها. وبالمثل، نؤكد الحاجة إلى توفير موارد كافية لأنشطة إزالة الألغام. وقد أعلنت النرويج بالفعل عن عزمها على الإسهام بـ ١٢٠ مليون دولار خلال خمس سنوات لهذه المهمة.

وأود أن أقتبس مما قاله رئيس وزراء النرويج في خطابه أمام الجمعية العامة في ٢٠ أيلول/سبتمبر من هذا العام:

"لا تزال النرويج ملتزمة التزاما راسخا بالسلام والتنمية في أفريقيا. وسنعمل مع شركائنا الأفارقة من أجل تدبر الصراع والتعاون الإنمائي. وسنعمل مع الأمم المتحدة، ومع منظمة الوحدة الأفريقية، والهيئات دون الإقليمية مثل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغيرها من أجل تحقيق أهدافنا المشتركة". (A/54/PV.5)

و"الأهداف المشتركة" تعني وضع معايير وقواعد ومؤسسات تعالج تضارب المصالح دون اللجوء إلى السلاح. ومن الضروري تعزيز أنظمة الحكم القائمة على المشاركة والشفافية والمساءلة في البلدان التي تشهد صراعات. والحروب الداخلية تنبع عادة من التباينات الكبيرة أو النامية في المشاركة السياسية وتوزيع الأصول الاقتصادية. وبناء أشكال من الحكومات تعزز التسامح والتفاوض والحلول التوفيقية قد يكون أفضل وسيلة لدينا لمنع نشوب العنف من جديد في المجتمعات الهشة التي تمر بمرحلة انتقال من الحرب الأهلية إلى السلم. وينبغي أن يكون ذلك جزءا لا يتجزأ من كل جهود ما بعد انتهاء الصراع والجهود الإنمائية.

ولا يمكن أن تكون هناك تنمية بدون سلم، ولا يمكن للسلم أن يقوم بدون التنمية. وبهذا المعنى، فإن تخفيف الفقر يمثل أكثر التحديات إلحاحا في أفريقيا. وهو أمر حاسم الأهمية فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي والأمن الإقليمي والعالمي. وهو في حد ذاته إحقاق لبعض أهم حقوق الإنسان في المجال الاقتصادي والاجتماعي. وتلك حقوق لا تقل أهمية عن الحقوق السياسية والمدنية. وإذا أردنا أن ننجح في هذا المسعى، يجب في رأينا التركيز على العوامل التالية. أولا، يجب عكس الاتجاه الدولي المتمثل في انخفاض المساعدة الإنمائية. ثانيا، يجب توجيه حجم أكبر من الموارد إلى القطاعات الاجتماعية، وتحديدا إلى التعليم والصحة. وثالثا، ينبغي التركيز على أشد القطاعات فقرا من السكان - أي على القضاء على الفقر بالمعنى الحقيقي للكلمة.

وقد فاقت النرويج بكثير هدف الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الرسمية في العقدين الماضيين. وحوالي ٥٠ في المائة من المساعدة التي نقدمها موجهة إلى أفريقيا. ونعتزم زيادة مساعدتنا الإنمائية حتى ١ في المائة من ناتجنا القومي الإجمالي. وسيتم التركيز بوجه خاص على زيادة التعاون مع شركائنا الأفريقيين وتخفيف الفقر وتحسين إيصال الخدمات الاجتماعية وتخفيف عبء الدين.

وستواصل الأمم المتحدة الاضطلاع بدور رئيسي في كل التحديات التي تناولتها هنا. والتحديات التي تواجه أفريقيا جزء من صورة أعم للتحديات العالمية التي تتطلب إيجاد حلول عالمية. وفي العالم الحديث ليس هناك بديل عن تعزيز التعددية. والأمم المتحدة هي المحفل العالمي الحقيقي الوحيد الذي يمكن فيه تحقيق رؤى مشتركة عميقة الأثر. وهي محفل فريد ولا غنى عنه. ومن ثم، فلندعم الأمم المتحدة ونجعلها أكثر كفاءة ونعزز مكانتها كمركز تنسيق لجهودنا الرامية إلى تحسين مستقبلنا المشترك.

ومرة أخرى، أقول إن النرويج تظل ملتزمة تماما بتحقيق السلم والتنمية في قارة أفريقيا. وفي العام الماضي لمسنا كيف أن الجهود الرامية إلى بناء السلم وحياة أفضل للنساء والأطفال والرجال في أجزاء كثيرة من القارة قد أحبطت نتيجة للقتال وعدم الاستقرار. ولكن هذا لا يجب أن يجعلنا نتعثر في جهودنا لبناء سلم قوي ومستدام ومجتمع يعطي الناس الفرصة في الحياة الكريمة. وبتوفر الإرادة السياسية والموارد الاقتصادية والمشاركة القوية تتوفر لدينا الأدوات اللازمة. وأمر استخدامها عائد إلينا. وبوسعنا معا أن نقوم بعمل مؤثر.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر وزيرة التنمية الوطنية وحقوق الإنسان في النرويج على الكلمات الرقيقة التي خصتني بها.

علقت الجلسة الساعة ١٨/٢٠.
